العلوم الاقتصادية
العدد الثالث والثلاثون / المجلد التاسع / تموز ، ٢٠١٣

السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي

ا.م.د نزعي عز الدين
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير
جامعة الدكتور مولاي الطاهر

ا.م.د هاشمي الطيب
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير
جامعة الدكتور مولاي الطاهر

الملخـــص:

لقد شغلت مسألة الأمن الغذائي اهتمام الجزائر منذ الاستقلال سنة ١٩٦٢ إلى يومنا هذا، من خلال عدة محاولات لإصلاح القطاع الزراعي وسن سياسات زراعية، وتعد الجزائر من أوائل دول العالم المستوردة للغذاء، بفاتورة غذائية بلغت سنة ٢٠٠٦ ما يعادل ٣,٨ مليار دولار أمريكي، مقابل ٢,٤ مليار لسنة ٢٠٠٤، وتبقى العائدات النفطية وحدها هي التي توفر النقد الأجنبي المستحق لتسديد هذه الفاتورة، كما هو الحال بالنسبة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية٢٠٠١ من شأنها رفع القدرات الإنتاجية لهذا القطاع الذي انطلق سنة لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، وبأسعار تكون في متناول الأغلبية غير أن العجز في الميزان التجاري للمواد الغذائية والارتفاع المستمر في فاتورة الواردات الغذائية، تُبقي على مشكلة الأمن الغذائي قائمة مما يعني أن الزراعة الجزائرية تعرف عجزا مزمنا في تلبية احتياجات الطلب المحلي وبخاصة في مجال الحبوب لتستمر بذلك تبعيتها للخارج، وبالتالي سوف تكون مهمة القطاع الزراعي، ليس تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء الذي يستحيل بلوغه في ظل المعطيات الراهنة، بقدر اهتمامه بتحسين مستوى الأمن الغذائي.

الكلمات الافتتاحية: الاكتفاء الذاتي – الأمن الغذائي– أمان الغذاء – السياسات الزراعية – الإنتاج الفلاحي– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية – المردودية –

المقدمـــــة:

« في أواخر السبعينات قدّم وورثمان وكومنجز في مؤلفهما "**توفير الغذاء لهذا العالم – التحدي والإستراتيجية** تشخيص عن المشكلة ثلاثية الأبعاد " **الغذاء– الفقر – السكان** " بقولهما أن الموقف خطير جدا بحيث أن عدد السكان يتزايد بسرعة فكان ٢٠٠٠ مليون نسمة سنة ١٩٣٠ وارتفع إلى

تاريخ قبول النشر ٢٠١٣/٧/٧

٣٠٠٠ مل نسمة سنة ١٩٦٠ وسيبلغ بعد ٢٥ سنة إلى ٦٠٠٠ مل نسمة في حين أن العديد من الأقطار تعاني من عجز في الغذاء »[١]، وهذا وفقا لنظرية مالتوس التي تتبنى معادلة الندرة و السكان وأصبحت فلسفة تنادي بها المنظمة العالمية للأغذية و الزراعة **FAO** وغيرها من المنظمات [٢]، وفعلا ارتفع عدد السكان **سنة ٢٠٠٩** إلى ٦,٧٧ **مليار نسمة، منهم ٥,٦٥ مليار** في الدول النامية و **١,١٢ مليار** في الدول المتقدمةمقابل الانخفاض في الإنتاج الزراعي و الغذائي[٣] ، وهو أهم مشكلة تعاني منها البشرية، وهذا ما أطلق عليه الخبراء بحالة انعدام الأمن الغذائي، ويقابله حالة الأمن الغذائي الذي يحظى باهتمام كبير من قبل المختصين وصناع القرار وقادة ورؤساء الدول ومنظمات دولية وإقليمية وذلك منذ مدة زمنية طويلة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، و يعتبر قطاع الفلاحة من القطاعات الإستراتيجية و الحسّاسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهو المصدر الوحيد و الرئيسي للغذاء، كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشّية في المناطق الريفية، ويوفر المواد الأولية للصناعة الزراعية(القطن، الجلود، الصوف....)، ومن ثم يعمل على تحقيق الرفاهية، فكان بمثابة القلب النابض لاقتصادات البلدان المتقدمة، كما يسهم كذلك في استكمال اقتصادات البعض من البلدان النامية. وقد وصلت الدول المتقدمة إلى مرحلة متطورة في هذا المجال، مما أهلها للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، أما الدول النامية فقد عمدت إلى الاقتداء بالدول المتقدمة من خلال تبنّيها إصلاحات للإسراع من الخروج من التخلف الاقتصادي، غير أن غالبية هذه الدول وقعت ضحية تراجع اهتمام بالقطاع الفلاحي وتدهور أولويته بين باقي القطاعات الأخرى. وباعتبار الجزائر من هذه الدول فإنها لم تُوَلّ أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي. ومنذ الاستقلال كانت تسعى جاهدة إلى تنميته من خلال السياسات و الإصلاحات التي مرّت بها أهمها: **(التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة، المستثمرات الفلاحية، والمخطّطات التنموية)**، كلها كانت تهدف إلى تحريك عجلة تنمية القطاع الفلاحي، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة والسبب يرجع بالدرجة الأولى إلى تهميشه في مجال الاعتمادات الاستثمارية، فكانت نسبة الاعتمادات الاستثمارية الزراعية من إجمالي مبالغ الاستثمارات ضعيفة قدّرت ب **٢٦%** خلال المخطط (٦٧-٦٩) و**٦%** خلال المخطط الخماسي الثاني(٨٥-٨٩)، مما نتج عنه انخفاض في الإنتاج الزراعي وتراجع في معدلات نموه، مما زاد توسيع الفجوة بين الطلب و العرض خاصة مع النمو الديمغرافي المتزايد، مما زادت التبعية الغذائية فارتفعت فاتورة الواردات الغذائية إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وأمام هذا الوضع وفي ظل التحولات الاقتصادية بات من الضروري تعميق الإصلاحات في القطاع

الزراعي وتحريره من كل الممارسات البيروقراطية للأجهزة الوصية والبحث عن سياسة زراعية وإصلاح جديد يسد ثغرات الإصلاحات السابقة من خلال إنشاء صناديق خاصة بتمويل القطاع الفلاحي، وتوجيه قروض طويلة ومتوسطة، وقصيرة الأجل من أجل خدمة التنمية الفلاحية الشاملة، وهو برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي جاء هذا المخطط بأهداف حسب المعايير المتّفق عليها دوليا :

- ✓ تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني و تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية (بذور ، شتائل ..... الخ).
- ✓ الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية (الأراضي، المياه).
- ✓ تنمية مستديمة وترقية المنتجات ذات النسبية المؤكّدة
- ✓ توفير مناصب الشغل و التّخفيض من نسبة البطالة،

والسؤال المطروح هو: هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي – النسبي في المواد ذات الاستهلاك الواسع، بما يضمن لها استقلالا اقتصاديا؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا البحث من خلال الجهود التي تبذلها الدولة في هذا الإطار، وقسمنا بحثنا هذا إلى ثلاث محاور:

١- مفاهيم نظرية للأمن الغذائي والسياسات الزراعية

٢- سياسات التنمية الفلاحية في الجزائر من ١٩٦٢- ٢٠٠٦.

٣- حصيلة سياسات التنمية الفلاحية وتقييمها

أولا: مفاهيم نظرية للأمن الغذائي والسياسات الزراعية:

١- مفاهيم حول الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

أ- مفهوم الاكتفاء الذاتي:[٤] يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي "بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد و الإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها:

- الطابع الإيديولوجي لهذا المفهوم.
- نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي.

• إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا.

• مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم.

فمفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل يعتبر مفهوما عاما وغير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، ويتعلق التحفظ الثاني بنسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى؟ كما يعدّ التحفظ الثالث أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا نبيلا، وعلى العموم فإن الباحثين الاقتصاديين يعتبرون أنه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري فإن مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى، لذا فإن معظم الدارسين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الغذائي.

مفهوم الأمن الغذائي [٥]: هنالك محورين أساسين لمفهوم الأمن الغذائي، المحور الأول هو كمية ونوع الغذاء المطلوب توفره لتحقيق الأمن الغذائي والمحور الثاني هو كيفية الحصول على الغذاء سواء من المصادر المحلية أو الأجنبية وضمان تدفقه من تلك المصادر، فهنالك فريق من المهتمين بقضية الأمن الغذائي ركزوا على المحور الأول، مع أنهم اختلفوا في تحديد الكمية، أي منهم من جعلها نسبية وربطها بمستوى الدخل والمعيشة في المجتمع، ومنهم من جعلها مطلقة وهو ما يعبر عنه بضمان حصول كل فرد على السعرات الحرارية المطلوبة للحياة الصحية، وفقًا للمعايير المتفق عليها دوليًا بغض النظر عن مستوى دخل الفرد والحياة في المجتمع. ويؤخذ على هذه المجموعة أنهم لم يهتموا بكيفية وسبل تحقيق الأمن الغذائي وبالتالي يعتبر اهتمامهم اهتمامًا نظريًا وليس عمليًا، والفريق الثاني ركزوا على المحور الثاني، المتمثل في كيفية الحصول على الغذاء ومصادره، مع اختلاف أرائهم حول كيفية الحصول على كمية الغذاء التي تحقق الأمن الغذائي .فهنالك مجموعة المحافظين التي ترى أن قدرة المجتمع أو الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية لجميع السكان بالكمية والنوعية المطلوبة من الإنتاج المحلي حتى لو تطلب ذلك التضحية بالاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، أي كلما كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية عالية، كلما كان ذلك أدعى للمحافظة على الاستدامة وعدم تهديد الأمن الغذائي. ولذلك يعتبر هؤلاء أن معدل الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية هو أهم مؤشر، بل وربما المؤشر الوحيد لمستوى الأمن الغذائي، ويؤخذ على هذه المدرسة أن تحقيق الأمن الغذائي بمفهوم الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية قد يتعارض مع تحقيق مفاهيم

أمنية أخرى مثل الأمن البيئي والأمن المائي ومع تحقيق هدف التنمية الزراعية والاقتصادية المستدامة والذي يستلزم توجيه الموارد نحو الاستخدامات والأنشطة المثلى التي تحقق أفضل عائدات .وهنالك مجموعة أخرى من الذين ركزوا في اهتمامهم بقضية الأمن الغذائي على محور كيفية الحصول على الغذاء ومصادره ترى أن الأمن الغذائي ليس من الضرورة أن يتحقق فقط بالاعتماد على الإنتاج المحلي من الغذاء، وإنما بقدرة الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد احتياجاتها الغذائية، والانتقاد الرئيسي الذي يوجه لهذا المعسكر من المهتمين بقضية الأمن الغذائي هو جعلهم الحصول على الاحتياجات الغذائية من الخارج نتيجة حتمية لامتلاك الموارد المالية اللازمة وهو افتراض تشوبه كثير من الشكوك والمحاذير وتدحضه كثير من الأحداث والوقائع العملية.،

ومما سبق يمكن **تعريف الأمن الغذائي** [٦] : بأنه قدرة مجتمع ما على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء للمواطنين وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، عبر إنتاج السلع الغذائية محلياً، وتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات لاستخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج الغذائي الذاتي، بدون أي تعقيدات أو ضغوطات من أي مصدر كان.

المخزون الاستراتيجي: [٧] يرتبط مفهوم المخزون الاستراتيجي بمفهوم الأمن الغذائي وهو أمر متعارف عليه دولياً .. وهو عبارة عن سلع غذائية غير محددة تعتبر ذات ضرورة ماسة في حياة المواطنين – وذات نمط غذائي سائد – يتم الاحتفاظ بكميات منها تحت إشراف مباشر من قبل الحكومات، وتكون الزيادة عن احتياجات الأسواق الآنية الطبيعية. وتستخدم في حالات معينة مثل: (الكوارث الطبيعية – الحروب – الارتفاع المفاجئ غير الطبيعي في الأسعار – تغير الطلب والعرض العالمي على تلك السلع في حالة عدم إنتاجها محلياً). ويتم تداول هذا المخزون دورياً بحيث تؤخذ منه كميات تعوض عنها بكميات مماثلة، بهدف أن لا تفقد المادة الغذائية صفاتها الغذائية .. ويتحدد كم ونوعية هذا المخزون بظروف كل دولة وقدراتها الاقتصادية والفنية.

الفجوة الغذائية [٨]: الفجوة الغذائية هي مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتياً وما تحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء – كما يعبر عنها أيضاً بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك عن السلع الغذائية، والذي يتم تأمينه بالاستيراد من الخارج، والفجوة الغذائية – بهذا التعريف – تشمل الوضع الغذائي الراهن، وفق عادات الاستهلاك في الدولة، وبالمعدلات التي يتناولها الفرد من مختلف أنواع الأغذية، وهي بذلك لا تتطرق إلى تحديد الكميات الواجب تناولها من الغذاء، ولا إلى تحسين نوعية الغذاء المستخدم، سواء من حيث السعرات التي يحصل عليها الفرد أو

مكوناته من البروتين النباتي والحيواني، وإنما يؤخذ بعين الاعتبار تطور الطلب الطبيعي على الغذاء (نتيجة للعوامل الداخلية في الدولة) والتغير الذي يمكن يحصل على عادات الاستهلاك (نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسود الدولة).

مفهوم أمان الغذاء[٩] : تعرف منظمة الصحة العالمية الأمان الغذائي أنه يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة -خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك لآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل مرحلة من مراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير. ويذكرنا علم التسويق "Marketing" في مجال السلع الغذائية أن الاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض. ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية. وحاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية وما أحدثاه من تخوف عالمي.

التبعية الغذائية[١٠] : التبعية بصورة عامة تعني السيادة المنقوصة في مجال معين أو مجالات مختلفة، قد تكون على المستوى السياسي أو الاقتصادي، أما التبعية الغذائية تعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات السكان من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة.

تعريف السياسة الزراعية وأنواعها [١١]: تعرف السياسة الزراعية على أنها فرع من السياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة، وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين: يتضمن الهدف الأول تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، والهدف الثاني يتضمن تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين.

أنواعها: يمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الزراعية إلى ثلاث مجموعات، وهي [١٢]:

- ✓ **سياسة التوجيه الزراعي:** طبقت هذه السياسة في الدول الرأسمالية (أوربا الغربية)، وتجمع بين مبدأ الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، هدفها الرئيسي هو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية
- ✓ **سياسة الإصلاح الزراعي:** طبقت في معظم الدول النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبعض الدول الأوربية كإسبانيا وإيطاليا، وقد كانت منطلقات معظمها تتحدد في:
  - تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو دون تعويض.
  - توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أية أراضي.
  - فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

والهدف الاقتصادي هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الصناعة والزراعة، ورغم النتائج الإيجابية التي تحققت، فإنها لا تقارب النتائج الإيجابية التي تحققت في سياسة التوجيه الزراعي.

- ✓ **السياسة الثورية الزراعية:** ينبغي الإشارة إلى أن الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الاجتماعي، وهما يختلفان من حيث الفرق الزمني والمكاني، كما يختلفان من حيث البعد الإيديولوجي، فإذا كان مفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل، فإن الثورة تعني التغيير الشامل والكامل، بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة، وقد طبقت هذه السياسة في البلدان التي تبنت التوجه الاشتراكي، حيث تقوم على ملكية الأرض إلى الشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة الشعب، وعرفت هذه السياسة الفشل في معظمها، نظرا إلى تغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية، وعوامل أخرى.

ثانيا: سياسات التنمية الفلاحية في الجزائر من ١٩٦٢ـ ,٢٠٠٦

١ – السياسات الزراعية في ظل الاقتصاد الاشتراكي(١٩٦٢–١٩٨٩):

إن إصلاحات التنمية الفلاحية مرت بمراحل مختلفة من إصلاحات اشتراكية إلى إصلاحات في ظل اقتصاد السوق، فالإصلاحات الاشتراكية تمثلت في إصلاحين هما: الإصلاح الزراعي وفيه مرحلة

التسيير الذاتي وقانون الثورة الزراعية من ١٩٦٢ إلى ١٩٨٠، والمرحلة الثانية هي إجراءات التحرير وتحسين الريف والقطاع الزراعي من ١٩٨٠ -١٩٨٩.

أ- **مرحلة التسيير الذاتي(١٩٦٢-١٩٧٠)**:حيث بدأت الجزائر بإصدار مراسيم ١٨، ٢٢، ٢٨ مارس ١٩٦٣ التي أقرت التسيير الذاتي في إدارة الأملاك الشاغرة التي كان المعمرون يقومون بالإشراف عليها[١٣]، وبالرغم من فرار المعمرين اتجاه فرنسا لم تستقر الأوضاع السياسية وكانت هناك صراعات ونزاعات على مستوى القيادة، مما ساعد على خلق بعض الفوضى الاقتصادية، واستولى الفلاحون على المزارع دون تدريب أو تكوين سابق، وباشروا في تسييرها، حتى تدخلت الدولة بعد طرح ثلاث خيارات أساسية تمثلت فيما يلي[١٤] :

١- بيع أو تأجير المزارع الشاغرة للجزائريين، ولكن هذا الخيار يتضمن مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية، لأنه يؤدي إلى خلق طبقة جديدة رأسمالية تحتكر السوق الوطنية والتجارة الخارجية التي تناقض الاتجاه الاشتراكي.

٢- توزيع هذه الأراضي على الفلاحين الفقراء ولكن سجل إن هناك عقبات فنية واقتصادية علاوة على تفتيت المزارع الكبرى.

٣- التسيير الجماعي تحت إشراف الدولة والإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة.

و اختاروا الحل الثالث على وجه الخصوص لأنهم كانوا مفتقرين لكفاءات وخبرات، وأقيم نظام التسيير الذاتي من خلال إصدار مجموعة من المراسيم وتم تطبيقه بثلاث مراحل وهي كالآتي:

- ✓ بعد الاستيلاء الفردي والجماعي على المزارع من طرف منظمات وطنية(الجيش والإتحاد العام للعمال الجزائريين) أصدرت الحكومة مرسوم ٢٤ أوت ١٩٦٢ يحمي ويمنع بيع الممتلكات الشاغرة، وتأسيس لجانا للتسيير الذاتي للمزارع لإدارتها وليس لملكيتها.
- ✓ ثم المرحلة الثانية من مارس إلى ماي ١٩٦٣ التي تقضي بتأميم حوالي مليون هكتار من الأراضي التي خلفها المعمرون، وكل المزارع المملوكة من طرف الأجانب التي بلغ عددها ١٢٧ مزرعة تضم مساحة ٢٠٠ ألف هكتار.

ثم المرحلة الثالثة والأخيرة وهي مرحلة التأميم الكامل من خلال مرسوم أكتوبر ١٩٦٣ الذي يقضي بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين ، وإلحاقها بالأملاك الوطنية وبذلك

أصبحت مساحة الأراضي الزراعية التابعة للدولة تقدر ٢,٦٣٢ مليون هكتار موزعة على٢١٩١ مزرعة مسيرة ذاتيا [١٥].

و كان عدد السكان آنذاك ٩ ملايين نسمة سنة ١٩٦٢[١٦]، وارتفع إلى ١٢,١٥ مليون سنة ١٩٦٦[١٧]، وعملت الحكومة بوضع البرنامج الثلاثي(١٩٦٣-١٩٦٦) الذي خصصت له قيمة مالية تقدر ٣,٩٣ مليار دج، وهو برنامج مستعجل وضع لمواجهة الطوارئ وإعادة سير المؤسسات الشاغرة وإنشاء وحدات صغيرة، ثم جاء المخطط الثلاثي(١٩٦٧-١٩٦٩) وهو أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية الفتية عهد نظام التخطيط الهادف إلى توجيه التنمية الاقتصادية وإشراك العمال في تسيير الأجهزة الاقتصادية، وقد خصصت له قيمة إجمالية تقدر ١٠ مليار دج سنة ١٩٦٧، فهو كذلك لم يعط الأولوية للزراعة، بحيث أخذت نسبة١٧,٥٦% من جملة الاستثمارات مقابل الصناعة بنسبة٥١,٩٥%[١٨]، وحدث اختلال كامل في التوازن بين القطاع المسيّر والقطاع التقليدي، كما ظهر تفاوت كبير بين درجة تطور وسائل الإنتاج وتوزيع السكان الزراعيين غير العادل بينهما، فالقطاع المسيّر ذاتيا وهو تحت إشراف الحكومة، يعد قطاع أكثر تقدما وتطورا يتميز بإنتاجية قوية يستحوذ على مساحة تقدر بـ ٢,٣٣ مليون هكتار من المساحة الإجمالية وتعد أراضيه من أخصب أراضي الجزائر(تربة خصبة، أمطار كافية، آلات زراعية، خبرة...إلخ)، مع وجود كثافة سكانية أقل، وتعمل فيه عمالة زراعية بنسبة ١٨,٥% تستخدم وسائل إنتاج حديثة، وأما القطاع التقليدي الذي يملك مساحة تقدر حوالي ٥,٦٥٢ مليون هكتار أي ٧٠ % من المساحة الإجمالية، وعدد المالكين له يمثل نسبة ١١% فقط، وهي أراضي أقل خصوبة من أراضي القطاع المسير ذاتيا وذو إنتاجية ضعيفة، بحيث يسهم في الإنتاج الزراعي بنسبة ١٥%، ويعتمد على الوسائل التقليدية البدائية كالثيران والحمير والبغال[١٩]، ويتركز فيه أكبر عمالة زراعية بنسبة ٨١,٥% من السكان الجزائريين، وبالتالي فشلت هذه السياسة الزراعية، وفي هذا السياق يقول إسماعيل العربي:**<< لم يكن في الماضي تسيير حقيقي في الزراعة، ولكن كانت هناك نصوص فقط ليس لها أية فعالية حقيقية على العمال، وفي الحقيقة فإن الشروط الإيجابية الفعالة للتسيير الذاتي غير متوفرة>>**[٢٠]. وهو ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى تطبيق سياسة زراعية شاملة تهدف إلى تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية تغيير جذريا ألا وهي الثورة الزراعية.

ب- قانون الثورة الزراعية(١٩٧٠-١٩٧٩): صدر هذا القانون سنة ١٩٧١م، تم في هذا القانون إدخال متغيرات جديدة في تحديد الحد الأعلى للملكية الخاصة بناء على اختلاف المناطق وطبيعة

الأرض ومستوى التجهيز والخدمات الأساسية للإنتاج في المنطقة وحجم العائلة، والقضاء أيضا على أشكال التغيب من الأرض الذي كان ينقل تعسفيا إيرادات الريف إلى المدينة، وتقوم هذه الثورة على دعامتين أساسيتين هما تثبيت حقوق لمن يخدم الأرض من أجل الحد من الريع الاقتصادي وهو السبيل الوحيد لتحقيق العدالة الاجتماعية، واستثمار الطاقات الزراعية هو الطريق إلى حل ملائم لمشكلة التنمية [٢١]، كما أنها سياسة تعبر عن التوجه السياسي المطبق(**النظام الاشتراكي**) الذي يهدف إلى تحقيق مبدأ الأرض لمن يخدمها والتوزيع العادل لوسائل الإنتاج. وقد مر تطبيق الثورة الزراعية بثلاث مراحل، بدأت الأولى فعليا في ١٩٧٢/١/١، وتتعلق بتأميم حوالي ٣ ملايين هكتار من الأراضي العامة والبلدية منها ٨٠٠ ألف هكتار من الأراضي الخصبة، والمرحلة الثانية بدأت في ١٩٧٣/٠٦/١٦، وتتعلق بتحديد الملكيات الخاصة وقدرت مليون هكتار، مع تأميم الكبيرة منها وتوزيعها على المستفيدين الجدد، والمرحلة الثالثة بدأت في ١٩٧٥/٦/١٧، وتتعلق بإحصاء عدد رؤوس الماشية وأراضي المراعي أما رؤوس الماشية فيجب ألا يتعدى ١٠٥ رأس لكل مربي، والفائض يوزع على صغار المربين [٢٢]، وتم منح أو إعادة منح ما بين ١٥إلى ٢٠ هكتار من المراعي و السهوب[٢٣]، وتم تنفيذ المخطط الرباعي الأول(١٩٧٠-١٩٧٣) بقيمة مالية تقدر ٣٤ مليار دج وكانت اهتماماته تتعلق بتطور المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين مناطق المدن، والزيادة في الإنتاج الفلاحي ووضع هياكل تحرك الإنتاج حتى بعد نهايته، واستصلاح ٥٠٠ ألف هكتار وحفر ٥٠ بئرا، وإرضاء حاجيات السكان باللحوم من خلال بناء ٣٠ مذبح في مختلف أنحاء البلاد[٢٤]، ثم جاء المخطط الرباعي الثاني (١٩٧٤-١٩٧٧) وبلغ حجم الاستثمارات في هذا المخطط ١١٠ مليار دج[٢٥]، والملاحظ في المخططين أن الصناعة كانت لها الأولوية على حساب الزراعة، حيث كان نصيب الزراعة في المخطط الرباعي الأول ١٤,٨ % مقابل الصناعة ٤٤,٧ % ، وفي المخطط الرباعي الثاني كانت النسبة في الزراعة ١٠,٩% مقابل الصناعة ٤٣,٤%[٢٦]. إلا أن في واقع الأمر أخذت الصناعة حصة الأسد من مجموع الاستثمارات العمومية ما بين ٥٠% و٦٠% خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٠[٢٧]، وجاء قطاع الهياكل القاعدية في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة القطاع الفلاحي بحيث كانت نسبة ١٦,٥% في المدة ١٩٦٣-١٩٦٦ إلى ٨,٤% سنة١٩٨٠[٢٨]، معناه أن هناك اتساع الفجوة بين معدلات نمو القطاع الصناعي (بما فيه قطاع المحروقات) وبقية القطاعات الأخرى، وانعدام سياسة زراعية واضحة المعالم وغياب الاهتمام بالصناعات الزراعية و انخفاض

معدلات التكثيف الزراعي من جهة وغياب استخدام الأساليب الحديثة للإنتاج الأخرى للاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

٢- إجراءات التحرير وتحسين الريف والقطاع الزراعي(١٩٨٠-١٩٨٩): مع بداية الثمانينات شرعت الحكومة في ما يسمّى بإعادة هيكلة مزارع القطاع العام نتيجة لما آلت إليه السياسات والبرامج السابقة من فشل ومشاكل عديدة، أهمّها انخفاض المردودية والإنتاج الزراعي واستفحال ظاهرة النزوح الريفي واحتواء الصناعة لعدد معتبر من اليد العاملة المهاجرة من الريف إلى المدينة لارتفاع الدخل بها، فانطلقت الدولة بإجراءات جديدة للسياسة الاقتصادية حيث قامت بإعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية وخوصصة تسييرها، وتحرير الأسواق الفلاحية، فكانت التعليمة رقم ١٢ الصادرة في ١٧ مارس ١٩٨١، وكان التطبيق الرسمي لها في ١٥ أكتوبر ١٩٨١ لمنشور وزاري رقم٧٠٧، فجاءت سياسة إعادة هيكلة المزارع المسيّرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية للمجاهدين بهدف التغيير من حجم المزارع وإدماج تعاونيات الثورة الزراعية وتعاونيات المجاهدين ضمن المزارع المسيرة ذاتيا، وخلق مزارع جديدة منسجمة بطريقة عصرية يمكن التحكم فيها بسهولة سمّيت بالمزارع الفلاحية الاشتراكية التي قدر عددها ٥ آلاف مزرعة، وتجميع الأراضي المشتتة ووضع مسير(مهندس أو تقني) على رأس كل مزرعة يكون على الأقل مختص في الميدان الفلاحي، ثم صدر قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية بتاريخ ١٣ أوت ١٩٨٣ تحت رقم٨٣-١٨ الذي نّص على أن كل مستصلح قام باستصلاح أرض تصبح ملكا له ، فوزعت٢٥٠ ألف هكتار على ٥٧ ألف مستفيد، استصلحت منها ٩٥ ألف هكتار ودخلت ٧١ ألف هكتار عملية الإنتاج، إلا أن نسبة إنجاز الاستصلاح كانت ٢١% فقط[٢٩]، وهي نسبة ضعيفة لا تعبّر عن الأهداف التي كان يصبوا إليها هذا القانون، بسبب مشاكل وعراقيل، كالبيروقراطية التي بسببها لم توضح طبيعة الأراضي الداخلة في مجال تطبيق القانون مما أدى في مجالات كثيرة إلى مؤامرات ناتجة فعلا عن اختيار المستفيدين، إضافة إلى عدم وجود التجهيزات الضرورية لحفر الآبار واستخراج المياه وعدم وجود الكهرباء، وغياب الدعم المالي خصوصا الموجه إلى الشباب المستفيد، مما أدى بالحكومة أن تتجه نحو نمط آخر، فأصدرت قانون رقم ١٩/٨٧ المؤرخ في ١٩٨٧/١٢/٠٨، وهو ما يعرف قانون المستثمرات الفلاحية، الذي وفّر المناخ العام للعمل الفلاحي وفق أطر عقلانية وتحرر من خلالها من القيود الإدارية، وهو نمط جديد لتسيير واستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة، إذ تم تقسيم المزارع الفلاحية النموذجية إلى مستثمرات فلاحية جماعية وفردية[٣٠]، وتم تنفيذ المخطط الخماسي الأول(١٩٨٠-١٩٨٤) الذي

كان يمس المجتمع الريفي، ويعد أول مخطط طويل من حيث المدة المخصصة له مقارنة بسابقيه، اتسم بتصحيح الانحرافات ومحاولة تدارك النقص الفادح للمخططات السابقة، وإنجاز كل المشاريع، ارتفعت الحصة المالية لهذا المخطط مقارنة بسابقيه، إذ قدرت بـ٢٥٠ مليار دج، أي أكثر من الضعف بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني، وهذا نتيجة الإيرادات المتحصل عليها من قطاع المحروقات وارتفاع سعر البرميل إلى $٣٨ سنة ١٩٨٠، وجاء استجابة لحل المشاكل الاجتماعية(تشغيل، تعليم، صحة...)، وأهم الأهداف التي جاء بها هو السعي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي وتخفيض من المديونية، وإعادة تنظيم المؤسسات، وتثمين الطاقة إلى جانب تصنيف أولويات التنمية، كما شمل إصلاحات تمس المجتمع الريفي، إضافة إلى أنه أعطى أهمية للتهيئة الإقليمية، إلا أنه لم يغير من الأوضاع المزرية للاقتصاد الوطني الذي كان في حالة ركود، ثم جاء المخطط الخماسي الثاني(١٩٨٥-١٩٨٩) ليستكمل ما فات في المخطط السابق، باعتبار أن النتائج السابقة في المخطط الأول أظهرت أن الوضعية الاقتصادية والمالية كانت على الأقل مرضية، بسبب أن الإيرادات الخارجية تعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات بنسبة ٩٨%، وهذا ما جعل الحصة المالية للمخطط ترتفع إلى ٥٥٠ مليار دج، وانطلق مباشرة قبل أزمة ١٩٨٦، وأهم ما جاء به هو أنه إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي والري والصناعات الصغيرة، كصناعات الأسمدة و العتاد الفلاحي والمواد البلاستيكية، وأعطى مراعاة واهتمام بالقطاع الخاص، والسعي لجذب رؤوس الأموال الخارجية، وتطوير لا مركزية الهياكل والأنشطة والمسؤوليات، إضافة إلى تسديد الديون الخارجية[٣١]، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي بسبب انخفاض في أسعار المحروقات وتدني سعر الدولار سنة ١٩٨٦، كانت نقطة انعطاف للاقتصاد الوطني، بحيث تغيرت المعطيات والنتائج، وتفاقم الوضع واتجه الاقتصاد نحو الأسوأ، فعلى سبيل المثال تفاقم أزمة المديونية، بحيث ارتفعت من ٠,٢ مليار$ سنة ١٩٧٠ إلى ١٩,٤ مليار$ سنة ١٩٨٠ [٣٢] ، ثم إلى ٢٧,٩ مليار$ سنة ١٩٩٠ ما عدا سنة ١٩٨٤ الذي انخفضت فيه إلى ١٤ مليار$ بسبب ارتفاع أسعار المحروقات بحيث وصل سعر البرميل إلى ٣٨$ ، الأمر الذي جعل الحكومة تقلص في حجم الديون عن الطريق التسديدات المسبقة[٣٣] .

- ✓ تدهور أسعار النفط واستمرارها في التراجع ووصلت إلى ما دون ١٠$ سنة ١٩٨٦، مما نتج عنه انخفاض مستمر في معدلات النمو الاقتصادي من -٠,٥% سنة ١٩٨٦ إلى-١% سنة ١٩٩٠ بعدما كان ٥,٨% سنة ١٩٨٥، أي قبل الأزمة الاقتصادية ١٩٨٦.

- ✓ تدهور سعر الدولار$ من ٢٩,٥$ سنة ١٩٨٥ إلى ٢١,٠٤$ سنة ١٩٩١ [٣٤] ، أدى إلى ارتفاع خدمة الدين بمقدار ٧ مليار$ خلال ١٩٨٥-١٩٩١ .
- ✓ الانخفاض المستمر لمعدل النمو الاقتصادي السنوي من ٦,٨% خلال الفترة(٦٥-٨٠) إلى ٤,٢% خلال الفترة(٨٠-٨٨) [٣٥] .

إذن في ظل انخفاض الإيرادات وتفاقم أزمة الديون، لم تكتمل هذه السياسات وذلك مع التحولات الدولية خارجيا، والتحول نحو التعددية السياسية وتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر داخليا، لم يكن للحكومة الخيار إلا أن تتجه إلى الاقتصاد الحر، واستكمال القطيعة مع النظام الاشتراكي للاقتصاد الجزائري الساري المفعول خلال العشرينات السابقة، وذلك عن طريق إصلاحات جذرية وهي ما تعرف بالإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي بدءا من أول اتفاقية المؤرخة١٩٨٩/٠٥/٣٠ المدعوم من الصندوق النقد الدولي.

السياسات الزراعية في ظل الاقتصاد الحر١٩٩٠-٢٠٠٦: انطلقت هذه الإصلاحات من سنة ١٩٨٧ حتى صيف ٢٠٠٠ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، وسميت بإصلاحات برامج التعديل الهيكلي الذي كان مدعوما من طرف صندوق النقد الدولي IMF، حيث دعوا إلى ضرورة تطوير الفلاحة وترقيتها مع رفع مستويات وسائل التأطير و المؤطرين، إضافة إلى إزالة القيود الكمية على استيراد المواد و الخدمات و تفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة و تحرير الأسعار و تخفيض الإعانات ، و تخفيض قيمة الدينار، وتميزت هذه المدة بتحقيق نمو معتبر لمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغ ٤%، والنمو المتوسط للقطاع الفلاحي كان أعلى من معدلات القطاعات الأخرى ٣,٣ % للفلاحة مقابل ١% للصناعة و٢,٣ % للخدمات، وتضمنت برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، تعميق دور القطاع الخاص في شتى مجالات التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية، في مقدمتها خوصصة الكثير من نشاطات القطاع الزراعي، ومهما تعددت البرامج والخطط، وتنوعت أساليب التنفيذ، فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي، والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي. وأول ما بدأت به الحكومة من الإصلاحات ابتداءا من عام ١٩٩٠ هي كالتالي [٣٦] :

١- أنها منحت مساعدات للفلاحين المتضررين خلال عام ١٩٩٠، اشتملت على تقديم تعويضات مالية لهم، وإعفاءات جبائية، وإعادة جدولة تسديد ديونهم، وتعد هذه المساعدات الأولى من نوعها منذ الاستقلال لاهتمامها بالمزارعين الخواص.

٢- وضعت خطة لبناء ستة سدود في نفس العام، واستصلاح ٣٣,٥ ألف هكتار من الأراضي لسقيها من هذه السدود فضلا عن إجراء دراسة لإنجاز ٢٠ سدا لري ٦٠ ألف هكتار، وشكلت لجنة وطنية للموارد المائية لتنفيذ هذه العملية.

٣- وضع مشروع نموذجي لتطوير مصائد الأسماك الحرفية، لفائدة صغار صيادي الأسماك، وقدرت التكلفة الإجمالية ١٧ مليار$، ٦٠% مساهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ويهدف إلى رفع الإنتاج الإضافي إلى ٢٤٠٠ طن في السنة، أي ٣,٥% من الإنتاج الوطني، و يوفر ١١٥٥ منصب عمل بنسبة متوسط الدخل تتراوح بين ٢٠٠-٤٠٠%.

٤- إنجاز مشروعين تحت إشراف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهما مشروع تنمية الإنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني لأصحاب المزارع الصغيرة في ولاية تيارت، والمشروع النموذجي المشترك بين الجزائر وتونس للتنمية الريفية المتكاملة، يمتد من ولاية تبسة في الجزائر إلى ولاية القصرين في تونس. كما تم الشروع في إصلاحات أخرى في التنمية الزراعية أيضا، تمثلت فيما يلي[٣٧] :

- ✓ استرجاع الأراضي المؤممة، واستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية.
- ✓ دعم الاستثمارات لتطوير جهاز الإنتاج، والاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات.
- ✓ ترقية المنتجات ذات النوعية الإيجابية الحقيقية، وترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين، والمحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين.
- ✓ وضع خطط تنموية شاملة ومتكاملة بكل منطقة طبيعية.
- ✓ العمل على وقف تدهور و انهيار القطاع الزراعي.
- ✓ حل دواوين التموين، وإنشاء الغرف الفلاحية، وانطلاق برنامج التشغيل الريفي [٣٨] .

وتعد هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر، فكان الأزمة الاقتصادية شاملة على كامل التراب الوطني من جهة، الأزمة الأمنية التي حدثت في الجزائر،

<u>السياسات الزراعية من أجل إصلاح الريف ٢٠٠٠-٢٠٠٦</u>: ابتداءا من عام ٢٠٠٠ بدأت الدولة في إصلاح التنمية الفلاحية والريفية في إطار برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومنحت له ميزانية معتبرة، تنطلق هذه السياسة الفلاحية الجديدة من فكرة الأمن الغذائي بدلا من الاكتفاء الذاتي، تراعي فيها التحوّلات الاقتصادية الراهنة المتمثّلة خاصة في انتهاج سياسة اقتصاد السوق، وتوقيع اتفاقية الشراكة مع الإتّحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وأهم الأهداف التي

جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو تحسين وعصرنة القطاع و تحسين مستوى معيشة سكان الريف من خلال رد الاعتبار للمهن الريفية، وخلق أنشطة اقتصادية جديدة، والتشغيل، وقد مس هذا المخطط مساحات واسعة ومس الفئات المحرومة اقتصاديا واجتماعيا، كما استفادت ٢٢٠ألف مستثمرة فلاحية و ٦٠٠ ألف مستثمرة معزولة في مناطق ريفية نائية وتمثل ١٠ ملايين نسمة من سكان الريف[٣٩]، لكنها لم تمس كل المزارع للمناطق النائية، ثم تم توسيع هذا المخطط وإعطائه بعد ريفي أي من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (٢٠٠٣ -٢٠٠٧) ويعتمد على مبدأ إدماج الأنشطة الأخرى من التنمية المحلية، كما يسعى هذا المخطط إلى إدماج المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين مع السلطات العمومية، ويهدف أيضا إلى تطوير الأنشطة الفلاحية وتوسيع الأراضي الرعوية وقد أنفقت له مبالغ ضخمة تقدر أكثر من ١٥ مليار دج سنة ٢٠٠٤[٤٠].

ثالثا:حصيلة سياسات التنمية الفلاحية و الريفية:

١ – الإنتاج النباتي:

أ- **الحبوب:** لقد عرف معدل إنتاج الحبوب تأرجحا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض وكذا عدم انتظام من حيث الكمية، وذلك نظرا لتأثره المباشر بالعوامل المناخية وخاصة منها كمية الأمطار، وكما يوضح الجدول رقم فقد انخفضت كمية الإنتاج من ٢٠,٠٣ مليون قنطار سنة ١٩٨٩ إلى ١٦,٢٥ مليون قنطار سنة ١٩٩٠، لترتفع سنة ١٩٩١ إلى ٣٨,٠٨ مليون قنطار، وذلك بمعدل نمو قارب ١٣٤,٣%، ثم تتجه نحو الانخفاض المستمر في السنوات الموالية إلى غاية ١٩٩٤، هذا وقد سجلت سنة ١٩٩٦ أعلى مستوى إنتاجي لها خلال الفترة مجال البحث، قُدر بحوالي أكثر من ٤٩ مليون قنطار، بينما سجلت سنة ١٩٩٧ انخفاضا محسوسا بمعدل نمو بلغ (-٨٢,٢٥%) مقارنة بالسنة السابقة، وذلك ، وبالنسبة لسنة 1998، فقد سجلت زيادة في الإنتاج بمعدل نمو قارب ٢٤٨% مقارنة بسنة ١٩٩٧، نظرا لتحسن الظروف المناخية لحد ما ويرجع هذا إلى ثلاث أسباب وهي:

السبب الأول: هو كما هو الحال دوما يتمثل في الظروف المناخية حينئذ، فالزراعة في الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على الأمطار بصفة ثابتة ومستقرة الأمر الذي انعكس على تذبذب في إنتاج الحبوب من جهة، وإلى النقص الفادح في السدود المائية من جهة أخرى، وحسب تقرير الفاو ٢٠٠٤ لسنة ١٩٩٨ أن نصيب الفلاحة من المياه في السنة بالنسبة للجزائر قدرت حوالي ٤ آلاف م٣/السنة، مقارنة بالمغرب ١١,٣٦ ألف م٣/السنة[٤١]. فارتفاع كمية الإنتاج في السنوات ١٩٩١ و ١٩٩٦

١٩٩٨ يعود إلى تحسن الظروف المناخية(تساقط كميات أمطار كبيرة)، وأما الانخفاض فنتيجة للجفاف الذي عرفته البلاد وخاصة سنة ١٩٩٧،

السبب الثاني: هو أن الأزمة الأمنية التي حلت بالجزائر في سنوات التسعينات ارتفعت معدلات الهجرة الريفية نحو المدن، مما جعل معظم الفلاحين يتركون مساكنهم وأراضيهم وتركوا الزراعة واتجهوا نحو المدن، مما كان عاملا سلبيا على الزراعة وبالتالي انخفاض في الإنتاج الزراعي.

السبب الثالث: وهو نتيجة للسبب الثاني، إذ أن السلطات الجزائرية عمدت إلى قصف بعض المناطق الجبلية بالطائرات لظروف أمنية وبالتالي أحرقت العديد من الأراضي الزراعية التي كانت بجانب هذه الجبال، وهو أمر بطبيعة الحال أدى إلى نقص في المساحة الزراعية وإتلاف معظم المحاصيل الزراعية، وشهدت الغابات انخفاضا في مساحاتها إذ وصلت إلى ٢,١ مليون هكتار سنة ٢٠٠٠، بعدما كانت ٣,٥ مليون هكتار سنة ١٩٣٩ و ٣ ملايين هكتار سنة ١٩٦٠، وبالتالي لم تغط سوى ١,١٧٧ مليون هكتار وأتلفت الحرائق مساحة ٨,٧٣ ألف هكتار أي ٧٤% من مساحة التشجير[٤٢]. إضافة إلى ضعف التحديث واستعمال التقنيات والوسائل الحديثة في القطاع الزراعي

أما سنة ٢٠٠٠ فقد عرفت سنة ٢٠٠٠ انخفاضا في كمية الإنتاج بمعدل نمو سالب قدر حوالي (-٥٣,٧%) مقارنة بما كان قد سجل سنة ١٩٩٩، في حين عرفت سنة ٢٠٠١ ارتفاعا معتبرا في كمية الإنتاج ببلوغه ٢٦,٥٩ مليون قنطار، أي بمعدل نمو قدر بحوالي ١٨٤,٦%، وهذا التحسن يرجع أساسا إلى الظروف الملائمة التي سادت خلال الموسم من جهة، وإلى الأثر الإيجابي لبداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع فيه ابتداء من سنة ٢٠٠٠ كما سبق الإشارة إليه، وبخاصة في مجال تكييف أنظمة الإنتاج الزراعية من جهة وتكثيف الإنتاج في فروع الإنتاج خاصة مجال الحبوب، بسبب ما يتلقّاه المزارعون من دعم من طرف الدولة، فما تم صرفه من طرف الدولة في شكل دعم للمزارعين سنة ٢٠٠١ مثلا كان في حدود ٣٥ مليار دينار جزائري لدعم مدخلات الإنتاج عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ففي مجال البذور تم بيع ما مقداره ١,٣ مليون قنطار، منها ٧١٠ ألف قنطار عبر الصندوق، أما بالنسبة لمبيدات الحشائش فقد تم بيع ما يكفي ٢٥٨,٢٨ ألف هكتارا، في حين أنه في المواسم الماضية كان الرقم لا يتجاوز ما يكفي ٦٥ ألف هكتار فقط[٤٣]، هذا وقد سجلت سنة ٢٠٠٣ ارتفاعا في كمية الإنتاج بمعدل نمو قارب ١١٨,٤% مقارنة بالسنة السابقة، بينما سجلت كل من سنتي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ انخفاضا في الإنتاج قدر بنحو

(-٥,٥%) و(-١٧,٣%)على التوالي مقارنة بسنة 2003 – 2004. ٢٠٠٣-٢٠٠٤، والجدول الموالي(١) يبين لنا تطور الإنتاج للمدة ١٩٨٩-٢٠٠٥.

الجدول (١) توزيع الإنتاج حسب نوع الحبوب للفترة ١٩٨٩ – ٢٠٠٥ (الوحدة: قنطار)

السنة	قمح صلب	قمح ليّن	شعير	خرطال	ذرة	ذرة بيضاء	المجموع
٨٩/١٩٨٨	8133490	338818	7898820	595610	4240	10850	20031190
٩٠/١٩٨٩	5549460	1951340	8333560	412810	2310	4640	16254120
٩١/١٩٩٠	12917890	5775990	18099580	1281420	5000	3150	38083030
٩٢/١٩٩١	13455310	4912210	13982900	928900	6620	3200	33289140
٩٣/١٩٩٢	7960650	2204380	4080230	272460	2250	1000	14520970
٩٤/١٩٩٣	5624280	1515360	2340670	152040	1850	0	9634200
٩٥/١٩٩٤	11886700	3112500	5849800	531000	4190	380	21384570
٩٦/١٩٩٥	20345700	9480340	18002220	1171740	4460	590	49005050
٩٧/١٩٩٦	4554640	2060500	1908920	168150	2570	1200	8695980
٩٨/١٩٩٧	15000000	7800000	7000000	450000	3100	490	30253590
٩٩/١٩٩٨	9000000	5700000	5100000	400000	5370	540	20205910
٠٠/١٩٩٩	4863340	2740270	1632870	81700	15560	8340	9342080
٠١/٢٠٠٠	12388650	8003480	5746540	436610	10870	5550	26591700
٠٢/٢٠٠١	9509670	5508360	4161120	334950	8370	6780	19529250
٠٣/٢٠٠٢	18022930	11625590	12219760	775460	9810	6070	42659620
٠٤/٢٠٠٣	20017000	7290000	12116000	890000	6790	8490	40328280
٢٠٠٥	24147300		10328200	—	—	—	35274400

المصدر: فوزية غربي: فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر – مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠١١، ص.ص ١٦٢-١٦٣.

إضافة إلى أن الأراضي الفلاحية في الجزائر شهدت تدهورا متزايدا ومستمرا منذ الاستقلال تبعا لظاهرة الجفاف المتكررة وزيادة ضغط الإنسان عليها عن طريق البناء، حيث تقلص متوسط مساحة المستثمرة من ١١,٩ هكتار إلى ٨,٢٦ هكتار أي انخفاض ٣٠% ، وتقلصت المستثمرات صغيرة الحجم من ٤,٧٤ إلى ٣,٠ هكتار، والمستثمرات المتوسطة الحجم تقلصت من ٢٣ إلى ٢١,٧ هكتار، أما كبيرة الحجم أكبر من ١٠٠ هكتار، فقد كانت الأكثر انخفاضا من المستثمرات الأخرى، حيث انخفضت من ٢٧٣,٠ إلى ١٨٦ هكتار[٤٤]، ورغم الزيادة في المساحة الزراعية التي عرفتها من ٧,٧٤٥ مليون هكتار سنة ١٩٧٥ إلى ٨,٣٩٠ مليون هكتار سنة٢٠٠٥، إلا أنها غير كافية مقارنة

بالمساحة الزراعية الإجمالية، مما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من هذه المستثمرات من ٠,٣ هكتار سنة ١٩٩٠ إلى ٠,٢٦ هكتار سنة ٢٠٠٤ [٤٥] ، إضافة إلى خطر التصحر الذي يهددها، حيث تحتل الجزائر المرتبة التاسعة في المساحة المتصحرة من بين ٢١ دولة عربية، ونسبة الأراضي المهددة للتصحر٩,٧% [٤٦]، ويمكن حصر أسباب التناقص من الأراضي الزراعية كميا ونوعيا في ثلاث مجموعات وهي: الانتقاص العمدي من جانب الإنسان، والفقد في الأراضي بسبب متطلبات الزراعة، والفقد في خصائص الأراضي الزراعية [٤٧].

ب-إنتاج البقول الجافة والخضر والفواكه: تعتبر محاصيل البقول الجافة من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة في الجزائر، لكونها تشكل مصدرا رئيسيا للبروتين الذي يحتاجه الإنسان في تغذيته اليومية، وتضم البقوليات الفول الجاف والحمص والعدس، فبالنسبة للمساحة المخصصة لها، يبدو أنها قد عرفت تذبذبا كبيرا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١، إذ سجلت المساحة أعلى مستوى لها سنة ١٩٩٤، حيث بلغت ١١١,٢٣ألف هكتار، بينما سجلت سنة ٢٠٠١ أدنى مستوى لها لتبلغ ٥٩,٤٧ ألف هكتار، وبذلك تكون المساحة المزروعة قد عرفت انخفاضا قدر٥,٨% مقارنة بالسنة السابقة، وهذا الانخفاض المسجل مرده إلى انخفاض كمي ونوعي للبذور، وارتفاع في الأسعار، أما عن الإنتاج فقد عرف تذبذبا خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٠-٢٠٠٠ سجل الإنتاج أدنى مستوى له سنة ٢٠٠٠، حيث بلغ٢١٨,٤٦٠ ألف قنطار وبمعدل نمو سالب قدره(-٤٤,٥%) مقارنة بسنة ١٩٩٩، وتعبر بيانات الجدول عن الميل نحو الانخفاض استمر حتى نهاية التسعينيات، وابتداء من سنة ٢٠٠٠ واصل الإنتاج اتجاهه التصاعدي بعد ذلك، ولكنه ارتفاع نسبي، وهذا يعود إلى الاهتمام الذي أولته السياسات الزراعية الجديدة المتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. أما عن مستوى التغطية الوطنية للإنتاج فقد غطت سوى ١٢% من احتياجات الاستهلاك بالنسبة لهذه السنة، ، وللعلم حسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٠ فإن إنتاجية البقول الجافة في الجزائر تعتبر من بين أضعف المستويات مقارنة ببعض الدول العربية، فعلى سبيل المثال، بلغت الإنتاجية سنة ١٩٩٩ في لبنان معدل ٤١,١ قنطار/هكتار، وفي مصر ٢٢,٦ قنطار/هكتار، وفي السودان ١٠,٥ قنطار/هكتار، وفي المغرب ٦,٣ قنطار/هكتار، وفي تونس ٨,٤ قنطار/هكتار، بينما لم تسجل في الجزائر سوى ٥,٥ قنطار/هكتار، نفس الحالة تنطبق على الخضر والفواكه، والجدول التالي يبين تطور المساحة والإنتاج لهذه السلع الغذائية:

الجدول(٢) تطور مساحة وإنتاج البقول الجافة والخضر والفواكه خلال المدة ١٩٨٩-٢٠٠٤، (الوحدة:الهكتار، القنطار)

السنة	البقول الجافة		مجموعة الخضر		الفواكه ذات الحبيبات والنواة+الحمضيات	
	المساحة(هكتار)	الإنتاج(قنطار)	المساحة(هكتار)	الإنتاج(قنطار)	المساحة(هكتار)	الإنتاج(قنطار)
٩٠/١٩٨٩	92150	350890	298790	22607550	159000	4531530
٩١/١٩٩٠	104530	630190	330620	29371790	159000	3261300
٩٢/١٩٩١	102420	633860	319720	30665210	160000	6199890
٩٣/١٩٩٢	100880	481470	296130	29638050	163000	6354330
٩٤/١٩٩٣	111230	382970	279150	25706200	162000	6264900
٩٥/١٩٩٤	105980	414380	293360	32000000	159000	6086480
٩٦/١٩٩٥	90280	680000	290750	31467000	158000	7067440
٩٧/١٩٩٦	79950	276360	267060	30093740	157000	6406040
٩٨/١٩٩٧	77510	450500	267440	32859130	158000	7457860
٩٩/١٩٩٨	72410	394650	275450	33158300	160000	8630560
٠٠/١٩٩٩	63140	218640	274930	33081560	164000	8306350
٠١/٢٠٠٠	59470	384360	277400	33622030	191000	8975600
٠٢/٢٠٠١	62160	435340	290690	38374160	226000	10225590
٠٣/٢٠٠٢	68010	577480	320100	49088610	263000	11305300
٠٤/٢٠٠٣	72063	580000	345558	54800000	295000	12282110

المصدر: فوزية غربي: فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر – مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠١١، (البقول الجافة ص١٧٥، والخضر ص ١٨٤، والفواكه ص١٩٠).

٢- الإنتاج الحيواني:

أ- **إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء:** نلاحظ أن الإنتاج المحلي بالنسبة للحوم الحمراء لا يمثل إلا حوالي ٢٨,٢% من إجمالي اللحوم المطلوبة للاستهلاك الوطني[٤٨]، أي جزء من مستويات الإنتاج من اللحوم الحمراء لا زالت أقل من حجم الاستهلاك المحلي، بمعنى أن جزء منها من النسبة المتبقية(٧١,٨%) يتم استيرادها من الخارج على اعتبار أن هناك جزء من اللحوم غير مراقب ويغطي جزء من الاحتياجات الاستهلاكية، وهذا راجع إلى حالة المراعي الطبيعية وما توفره من المواد العلفية الضرورية للتغذية، حيث أن المساحة المخصصة للمراعي تقدر٣١,٦ مليون هكتار[٤٩]، فهي تبدو قليلة

لا تفي بالاحتياجات العلفية للحيوانات، وهذا ما يفسر في وبالتالي فهي بذلك تشكّل عبئا ثقيلا على خزينة الدولة، وتجعلها في تبعية واضحة للدول المنتجة لهذه المادة كالأرجنتين وكندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. أما اللحوم البيضاء وخاصة لحوم الدواجن، فقد اكتسبت صناعة الدواجن أهمية متزايدة منذ مطلع الثمانينيات وذلك لتزايد الطلب على المنتجات الحيوانية بصورة عامة، وعلى لحوم الدواجن بصفة أخص، نتيجة لارتفاع دخول الأفراد وزيادة معدلات النمو السكاني، وخاصة في المناطق الحضرية، إلى جانب تغير الأنماط الاستهلاكية، ولهذا فقد أولت الجزائر أهمية لتطوير إنتاج اللحوم البيضاء، من خلال منح الإعانات والقروض وتوفير البنى التحتية الأساسية وتشجيع القطاع العام والخاص على الاستثمار في هذا المجال، ونلاحظ من الجدول أن سنة ١٩٩٠ سجلت انخفاضا مقارنة بسنة ١٩٨٩، وسنة ١٩٩٦ سجلت انخفاضا حادا بفارق ٩٦٦٠٠ طن مقارنة بالسنة التي سبقتها، أي بمعدل ٥٠,٨%، وكذلك عرفت السنوات ١٩٩٧، ١٩٩٨ و ٢٠٠١ انخفاضا مقارنة بسنة ١٩٩٥، وبمعدلات نمو سلبية قدرت على التوالي: ٤٤,٧% و ٣٦,٢% و ٣٦,٧% و ٤٣,٩% وذلك لأسباب عديدة، يأتي في مقدمتها رفع الدعم عن تربية الدواجن، مما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج لأن الجزائر في هذه الفترة تبنّت إصلاحات برامج التعديل الهيكلي وال، وحسب تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٠، فإن الجزائر تحتل المرتبة الرابعة عربيا بنسبة ٩,٧% من إجمالي إنتاج اللحوم البيضاء على المستوى العربي وذلك سنة ١٩٩٩، حيث تتصدر مصر القائمة بنسبة ٢٨,٧٦ % من الإنتاج العربي من لحوم الدواجن، تليها السعودية في المرتبة الثانية بنسبة ١٩,٢٦%، فالمغرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١١,١٥°٥% واستنادا لبعض التقديرات المتاحة فإن الإنتاج الحيواني يسهم بنحو ٥٠ % من الناتج الإجمالي الزراعي في بداية التسعينيات[٥١]، وذلك بفضل الزيادة الهامة في إنتاج لحوم الدواجن وبدرجة أقل اللحوم الحمراء، وتعتبر الثروة الحيوانية في الجزائر من عناصر الثروة الزراعية الأساسية.

ب-إنتاج البيض:أما في مجال إنتاج البيض فتعرف الجزائر اكتفاء نسبيا مثلما هو الحال بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء عموما، وحسب بيانات الجدول فقد عرف انخفاضا مستمرا خلال المدة ١٩٨٩-١٩٩٣، ليسجل تذبذبا في وتيرة الإنتاج في المدة بين ١٩٩٤- ٢٠٠١، وتجدر الإشارة أن سنة ٢٠٠٠ قد عرفت أعلى مستوى إنتاجي من هذه المادة قدر بحوالي ٢٨٣ مليون وحدة، وقد احتلت الجزائر المرتبة الرابعة على المستوى العربي، وذلك بنسبة ١٢,٦٩%، بينما تصدّرت المغرب الدول العربية وذلك بنسبة ١٦,٩٢% من إجمالي الإنتاج العربي، تم أتت بعدها مصر بنسبة

١٣,٥١% ثم السعودية بنسبة ١٢,٩٤% بالنسبة لسنة ١٩٩٩ استنادا لتقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٠[٥٢].

ج- إنتاج الحليب: تبقى الجزائر في مجال الحليب كما هو الحال بالنسبة لمجموع محاصيل الحبوب والبقوليات واللحوم رهينة السوق العالمية، حيث تستورد حوالي مليار لتر من حاجياتها مقابل إنتاج محلي يقدر بحوالي ملياري لتر، وذلك على أساس أن حاجيات السوق الجزائرية تقدر بحوالي ٣ مليارات لتر من الحليب، تبعا لتقديرات سنة ٢٠٠٦. وهذا بسبب نقص التأطير والتأهيل والإمكانيات الخاصة بالحفظ وغرف التبريد للعديد من المستثمرين في هذا المجال، والجدير بالذكر، أن إنتاج الحليب الجزائري يتوزع على المناطق الأربعة للبلاد، إلا أن المنطقة الشرقية تعد أهم منتج للحليب، حيث تمثل ٥٥% مقابل ١٧% لمنطقة الوسط و١٤% لمنطقتي الغرب والجنوب، فيما يلاحظ أن حصة الفرد الجزائري من استهلاك الحليب تتراوح بين ١٠٠ و١٢٠ لتر سنويا[٥٣]، ورغم كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة في هذا المجال، بحيث فيما يتعلق بتربية أبقار الحليب، فقد سعت الجزائر إلى ضرورة توفير المراعي والأعلاف الخضراء على مدار السنة من أجل الرفع من القدرات الإنتاجية من هذه المادة، ويتم تربية نوعين من الأبقار لغرض إنتاجه، وهي الأبقار المحلية والأبقار المحسّنة، ففيما يتعلق بالأبقار المحلية، بلغ عددها سنة ١٩٩٤ مثلا نحو ٧٠٠ ألف رأس، ويقدر معدل إنتاجها حوالي ٥٠ ألف طن من الحليب سنويا، أما بالنسبة للأبقار المحسّنة فتتم تربيتها عن طريق تكوين أصول القطعان باستيراد الأبقار الحوامل، وذلك بما مقداره من ٥٠ ألف – ٧٠ ألف رأس، وقد قدّر إنتاجها لسنة ٢٠٠٠ بحوالي ٢ مليار لتر سنويا، ويستهدف أن يكون إنتاجها لسنة ٢٠١٠ بحوالي ٢,٧٥ مليار لتر سنويا، أي بتغطية تقدر بنحو ٦٥% من الاستهلاك المتوقع إلى غاية تلك الفترة، وبمعدل استهلاك سنوي يقدر ٩٠ لترا للفرد[٥٤]، إلا أنها لا تزال تعاني عجزا في تلبية الطلب المحلي، حيث تقوم حاليا باستيراد عدد من الأبقار الحلوب لدعم إنتاج الحليب، حيث سجل على مستوى الغرفة الوطنية للفلاحة أكثر من ١١٦ طلبا لاستيراد الأبقار. وللإشارة فإن الجزائر استوردت عام ٢٠٠٥ قرابة ٢١٠ ألف طن من الحليب بقيمة إجمالية تقدر ٦٠٠ مليون دولار، منها قرابة ٨٠ ألف طن من حليب المسحوق، وبهذا جعلتها تحتل المرتبة الثالثة في إنتاج الحليب بنسبة٨,٠١% من إجمالي إنتاج الحليب في العالم العربي، بينما تتصدر السودان بنسبة ٣٤,١٦% تليها مصر بنسبة ١٨,٥٧% تبعا لإحصائيات سنة ١٩٩٩[٥٥]، كما أنها تعد ثاني مستورد للحليب في أفريقيا بعد نيجيريا، بالرغم من وجود ١١٠ مصنع للحليب، تقوم أغلبها بتحويل المادة الأولية، وتشكل

نوعية الأبقار المستوردة أحيانا إشكالا من حيث قدرتها الإنتاجية التي تتراوح بين ١٥ و٢٥ لتر يوميا، وهي غالبا ما تستورد من فرنسا أو هولندا[٥٦].

د- إنتاج العسل: أما إنتاج العسل لم يعرف اهتماما كبيرا وواسعا، وقد كان النشاط فيه مقتصرا على بعض التعاونيات لإنتاج العسل، بالإضافة إلى استغلالات صغيرة مقتصرة على تربية محدودة بالنسبة لبعض الأسر من أجل الاستهلاك المحلي أو للتداوي على اعتبار الأهمية التطبيبية لهذه المادة، ومن خلال إحصائيات الجدول يتأكد بأن الإنتاج الوطني في مجال إنتاج العسل لا يغطي الحاجيات الاستهلاكية بالنظر إلى عدد السكان المتزايد، بحيث يتم تدارك العجز باللجوء للاستيراد. وقد سعت الدولة من خلال أهداف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، العمل على إعادة تشكيل خلايا النحل عن طريق مشاتل خاصة لملكات النحل وذلك بإنتاج ٦٠٠ ملكة و٩٠٠ سرب نحل في كل مشتلة في السنة، وقد تم خلال السداسي الأول من عام ٢٠٠١ تسجيل إنشاء ٨٧ مشتلة على مستوى ٢٥ ولاية، قدراتها الإنتاجية توازي ٨٧,٣ ألف سرب من النحل، كما كان هناك طلب من خلال الصندوق قدر بنحو ٥٢٣,٧٧٦ ألف خلية نحل قيمة الاستثمار فيها يساوي ٣,٤ مليار دينار جزائري منها ٢,٥ مليار دينار في شكل دعم من طرف الصندوق[٥٧].

جدول (٣) تطور إنتاج اللحوم(البيضاء والحمراء)، البيض، العسل، وإنتاج الحليب خلال المدة ١٩٨٩-٢٠٠٤

السنة	اللحوم الحمراء (الطن)	اللحوم البيضاء (الطن)	البيض(10^6)	الحليب (10^2لتر)	العسل (الطن)
١٩٨٩	235100	231000	280	97000	1200
١٩٩٠	244500	211000	278	110000	500
١٩٩١	260000	222800	254	115600	2000
١٩٩٢	290000	189000	207	122900	1132
١٩٩٣	295200	199000	210	101600	1800
١٩٩٤	295200	219000	230	105700	2800
١٩٩٥	299600	190000	264	105000	1800
١٩٩٦	309000	93400	171	110000	2500

السنة	اللحوم الحمراء (الطن)	اللحوم البيضاء (الطن)	البيض(١٠٦)	الحليب (١٠٣لتر)	العسل (الطن)
١٩٩٧	298000	105000	190	105000	1100
١٩٩٨	300000	160000	220	120000	1500
١٩٩٩	312000	106572	272	155873	1183
٢٠٠٠	306000	120256	283	158359	1054
٢٠٠١	256000	121050	216	163721	1639
٢٠٠٢	290000	—	—	—	—
٢٠٠٣	296000	—	—	—	—
٢٠٠٤	—	—	—	—	—

المصدر: فوزية غربي: فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر – مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠١١، ص.ص ٢٠٥ – ٢١٩.

ولهذا فالجزائر تعتبر الأقل نموا في الإنتاج الفلاحي ب ٢,١% مقارنة ببعض الدول المجاورة كالمغرب ٢,٨%، وتونس وإسبانيا بـ ٣% و٢,٢% على التوالي، خلال المدة ٦١-٢٠٠٤.

٢- **<u>ضعف المردودية مقارنة بالدول المجاورة:</u>** إن المساحات المزروعة مقارنة بالمساحة الإجمالية للدولة ضئيلة وضعيفة مع العلاقة الطردية لتزايد السكان وتزايد الطلب الغذائي، فالجزائر بسياساتها الحازمة من أجل زيادة المردودية الفلاحية ظهرت بأنها بقيت ضعيفة بصفة مستمرة مقارنة بمردودية دول شمال البحر المتوسط كفرنسا و إسبانيا من سنة ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٥، بحيث نجد أن مردودية إنتاج الحبوب على أساس ١٠٠قنطار/هكتار في الجزائر و ١٣٩ بالمغرب و١٤٢ بتونس و بالرغم من تشابه المناخ بين هذه الدول فنجد أن المردودية بفرنسا خلال نفس المدة(١٩٧٠-٢٠٠٥) تعادل ٧ مرات للجزائر و ١,٣٩ بالنسبة للمغرب و ١,٤٢ لتونس[٥٨]، أما معدل النمو السنوي المتوسط للحبوب فنلاحظ أنه ارتفع نوعا ما في المدة ١٩٩٠-١٩٩٩ بـ ٥,٩% وارتفع بنسبة جيدة خلال المدة ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ بـ ١٠,٤%، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول (٤) مقارنة مردودية إنتاج الحبوب، ومعدلات النمو للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٥، مردودية الجزائر ١٠٠

البيان	الجزائر		المغرب		تونس		إسبانيا		فرنسا	
٧٠-٠٥	مردودية	معدل نمو	مردودية	معدل نمو	مردودية	معدل نمو	مردودية	معدل نمو	مردودية	معدل نمو
الحبوب	١٠٠	%٢,٦	١٣٩	%٠,٢	١٤٢	%٣,٢	٢٥٤	%١,٣	٧٠١	%٢,١

Source : Slimane Bedrani et Amel Bouzi ;bilan des politiques de développement agricole et rural en Algérie ;7eme Colloque Scientifique International sur la sécurité limentaire et la mondialisation Quelle Statégie pour le développement Agricole. Bibliothèque d'Algérie ELHAMA-Alger 23-24 ;avril 2008 ;P150.

كذلك الخضروات كالبطاطا و الطماطم فمردوديتهما دائما ضعيفة مقارنة بالدول المجاور ة فنجد أن مردودية البطاطا بفرنسا خلال نفس المدة(١٩٧٠-٢٠٠٥) تعادل ٣ مرات للجزائر و١,٥٦ بالنسبة للمغرب و ١,١٥ لتونس، ١,٨١ لإسبانيا، وهذا يدل على ضعف ونقص استعمال الوسائل الحديثة في الزراعة عكس فرنسا والمغرب وتونس، نفس الشيء بالنسبة للطماطم، أما معدلات النمو في هذين المنتوجين فقد حققت معدلات جيدة ومرتفعة من مدة لأخرى، فقد حدثت قفزة نوعية للبطاطا والطماطم من ١,١% و ١,٣% ففي المدة ٧٠-٧٩ إلى ٥,٤% و ١٠,٤% في المدة ٠٠-٠٥ على الترتيب كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (٥) متوسط مردودية ومعدل نمو السنوي للبطاطا والطماطم خلال المدة ٧٠-٢٠٠٥، مردودية الجزائر ١٠٠

البيان	الجزائر		المغرب		تونس		إسبانيا		فرنسا	
٧٠-٠٥	مردودية	معدل نمو	مردودية	معدل نمو	مردودية	معدل نمو	مردودية	معدل نمو	مردودية	معدل نمو
البطاطا	١٠٠	%٢,٨	١٥٦	%٣,١	١١٥	%٢,٨	١٨١	%٢,٨	٣٠٥	%٤,٩
الطماطم	١٠٠	%٢,٦	٢٧١	%٠,٢	١٦٧	%٣,٢	٣٢٨	%١,٣	٥٠٩	%٢,١

Source : Slimane Bedrani et Amel Bouzi ;bilan des politiques de développement agricole et rural en Algérie ;7eme Colloque Scientifique International sur la sécurité limentaire et la mondialisation Quelle Statégie pour le développement Agricole. Bibliothèque d'Algérie ELHAMA-Alger 23-24 ;avril 2008 ;P151.

٣- الواردات والصادرات الزراعية: إن معظم المنتجات الغذائية تستوردها الجزائر بصفة مستمرة وبكميات متزايدة، وهذه الزيادة تفسر أن الإنتاج الفلاحي لا يغطي الاحتياجات الغذائية للسكان نظرا لتزايد النمو السكاني من جهة وارتفاع متوسط مستوى المعيشة من جهة أخرى، وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء(ONS) للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٥ أن نسبة الواردات الزراعية لمجموع الواردات الكلية تتراوح بين ١٠,٥%، وهي أدنى مستوى لها والتي سجلت في كل من سنتي ١٩٩٣ و٢٠٠٥، وبين نسبة ١٦,٧%، وهي أعلى مستوى سجل سنة ١٩٩٤، بينما عرفت نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الإجمالية انخفاضا، إذ سجلت أعلى نسبة سنة ١٩٩٥ بنحو ٠,٨% ، ثم بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت سنة ٢٠٠٥ إلى نسبة ٠,٠٧%، مما يعني أن إسهام القطاع الزراعي في الصادرات ضعيف، حيث أن نسبتها لا تصل في أحسن الأحوال إلى ١% من إجمالي الصادرات. وهذا ما يعني أن الميزان التجاري يميل إلى العجز في سياقه العام كما هو موضح من خلال الجدول التالي[٥٩] :

الجدول (٦) تطور الميزان التجاري الزراعي للمدة ١٩٨٩-٢٠٠٤، الوحدة: مليون دولار

البيان العام	١٩٨٩-١٩٩١	١٩٩٩-٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الميزان التجاري: مجموع السلع الزراعية	٢٦٤٧,١-	٢٥٥٢,٩-	٢٩٩٥,٨-	٣٠٠٦,٨-	٣٩٩٥,١-
الواردات الزراعية (مليون دولار)	٢٦٩٣,٤	٢٥٨١,٩	٣٠٣٦,٠	٣٠٦١,٩	٤٠٥٠,١
الصادرات الزراعية (مليون دولار)	٤٦,٣	٢٩	٤٠,٢	٥٤,٨	٥٥,٠
نسبة تغطية الواردات بالصادرات الزراعية	١,٧	١,١	١,٣	١,٨	١,٤

المصدر: فوزية غربي: فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر – مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٥٦.

نلاحظ من الجدول عجزا مستمرا في الميزان التجاري الزراعي، ما عدا المدة ١٩٩٩-٢٠٠١ إذ سجلت تراجعا مقارنة بالمدة السابقة ٨٩-٩١، وذلك بمعدل -٣,٥%، أما في عام ٢٠٠٤ نلاحظ ارتفاعا أكثر حدة قدر بحوالي ٣٣%، وهذه الزيادة كان نتيجة للزيادة المستمرة والارتفاع النسبي للواردات الزراعية للمدة نفسها، حيث بلغ معدل نمو الواردات الزراعية بنحو ٣٢,٣% عام ٢٠٠٤، وفي المقابل لم تعرف الصادرات الزراعية نموا متزايدا مع ذلك الذي عرفته الواردات في الفترة نفسها، كما أن تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية تمثل نسبة ضئيلة، حيث بلغت في أحسن

الأحوال خلال الفترة الزمنية المذكورة ١,٨%، وذلك في عام ٢٠٠٣، مما يعني أن الواردات الزراعية تستحوذ على حصة الأسد من العوائد المتأتية من المحروقات.

ويوضح الجدول التالي أن الجزائر تسجل أكبر عجز بالنسبة لكل من المغرب وتونس، حيث قدر العجز بنحو ٣٩٩٥ مليون دولار، بينما كان في كل من المغرب وتونس على التوالي ١٠٩٤ مليون دولار و٢٠٧ مليون دولار، وقد قدرت واردات الزراعة لسنة ٢٠٠٤ بنحو ٤٠٥٠ مليون دولار، بينما لم تتعدّ في كل من المغرب وتونس سوى ٢٠٥٨ مليون دولار و ١١٨١ مليون دولار على التوالي، أما صادرات الجزائر فهي منخفضة جدا بالنسبة لتونس والمغرب بأكثر من ١٧ ضعفا.

الجدول (٧) المبادلات التجارية- الزراعية للدول المغاربية لسنة ٢٠٠٤ الوحدة: مليون دولار

الدولة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي
الجزائر	٥٥	٤٠٥٠	- ٣٩٩٥
المغرب	٩٦٤	٢٠٥٨	- ١٠٩٤
تونس	٩٧٤	١١٨١	- ٢٠٧

المصدر: فوزية غربي: فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر – مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٥٨.

وللتوضيح أكثر حول الواردات والصادرات للسلع الزراعية، هناك ثلاث مواد الأكثر استيرادا وهي الحبوب، البقول الجافة والحليب وتمثل ٦٠% من الواردات الزراعية، واثنان الأكثر تصديرا وهي التمور والخمور، وتمثل ٩٥% من الصادرات الزراعية[٦٠] ، والجدول التالي يبين ذلك: (×: تعني الصادرات، M : تعني الواردات)

الجدول رقم (٨) معدلات الواردات والصادرات لبعض المنتجات الغذائية الأساسية خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٦

السنوات	الحبوب		الحليب		البقول الجافة		التمور		الخمور	
	×	M	×	M	×	M	×	M	×	M
١٩٧٠-١٩٨٠	%١	%٤٧	%٠	%٢٥	%٦	%٣٨	%٨	%٠	%٦	%٣٨
١٩٨٠-١٩٩٠	%٠	%٧٠	%٠	%٥٦	%٠	%٦٩	%٢	%٠	%٠	%٦٩
١٩٩٠-٢٠٠٠	%٠	%٧٥	%٠	%٦٠	%٠	%٧٦	%٤	%٠	%٠,٣	%٧٦
٢٠٠٠-٢٠٠٦	%٠	%٦٥	%٠	%٥٩	%٠	%٧٧	%٣	%٠	%٠,٣	%٧٧

Source: Hilel Hamadache. Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie. « Syndrome hollandais et échangeabilité » ; Thèse de Master of Science de L'Institut agronomique Méditerranéen de Montpellier n° 103 – 2010; P 62.

أ- الواردات: نلاحظ من الجدول أن واردات الحبوب لا تزال مرتفعة ولم تتوقف عن الارتفاع، نظرا للانخفاض في الإنتاج المحلي من جهة، والعجز عن تلبية الطلب المحلي من جهة أخرى، وهذا يعود لأسباب أهمها:

- ✓ تزايد الطلب على القمح الناتج عن الزيادة في السكان، والإنتاج المحلي لا يستطيع مسايرة هذه الزيادة السريعة، وبالتالي الفرق يعوض طبيعيا بالاستيراد، كما يعتبر الغذاء الرئيسي للمستهلك الجزائري.
- ✓ الطابع الاقتصادي والثقافي، حيث يستهلك القمح بعدة أشكال وبمختلف الأنواع، كالكسكس والخبز التقليدي والعجائن، والحلويات ...إلخ، وبالتالي فاستهلاك الفرد الجزائري للقمح يعتبر الأكبر مقارنة بالدول المجاورة كالمغرب وتونس، حيث بلغ استهلاك الفرد الجزائري ٢٤٠ كلغ مقابل ٢٣٠كلغ للمغرب و ٢٢٠ كلغ لتونس[٦١].

كما أن نسبة الصادرات للحبوب كانت شبه منعدمة في بداية السبعينات، ثم انعدمت تماما ابتداءا من نهاية السبعينات إلى غاية ٢٠٠٦، وفي المقابل بدأت ترتفع الواردات من سنة لأخرى بين معدلات ٦٠% و٨٠%، حتى وصلت إلى أعلى نسبة ٨٩% سنة ٢٠٠٠، معناه أن ٨٠% من الحبوب الموجودة في الأسواق المحلية هي مستوردة [٦٢]، أما الحليب، فكما هو الحال بالنسبة للحبوب، الصادرات في مادة الحليب معدومة، والإنتاج يمثل زيادة ثابتة، ولكن دائما عاجزة أمام الطلب المتزايد، نتيجة للعادات الغذائية للسكان، حيث يمثل وجبة غذائية أساسية، ووصلت إلى أعلى نسبة بين ٦١% و٦٠% للسنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ على التوالي، كما أن الحليب يعتبر الغذاء الوحيد الذي لا توجد فيه صادرات طوال ٥٠ سنة، مقارنة بالمنتجات الغذائية الأخرى، وبالتالي ظل العجز يغطى عن طريق الاستيراد، أما البقول الجافة، فنلاحظ من الجدول معدل الواردات مرتفع، إلا أنها عرفت فائض طفيف في الإنتاج في بداية السبعينات، حيث قدر هذا الفائض٣١%، والذي وجه نحو الصادرات، ثم بدأ في الانخفاض حتى وصل إلى الصفر في نهاية الفترة السابقة، وفي المقابل لم تتوقف الواردات عن الارتفاع، وسجلت استقرارا ما بين ١٥٠ ألف طن و ٢٠٠ ألف طن في بداية سنة ٢٠٠٠، بالرغم من الزيادة الكبيرة للسكان، وهذا يفسر تحول النمط المعيشي الذي أصبح يتجه نحو النمط الغربي، وهذا بسبب تحسن المستوى المعيشي للسكان، ووصلت واردات البقول الجافة إلى أعلى نسبة بين ٨٨% و ٨٢% في السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ على التوالي، ثم استقرت في حدود

النسبة ٧٩% و ٨١% في الفترة ٢٠٠٢ -٢٠٠٦، وبالتالي ظل العجز في الإنتاج المحلي لهذا النوع من المنتجات، مما أدى إلى تغطيته عن طريق الاستيراد.

ب- الصادرات: فالجزائر تحتل مكانة مرموقة في إنتاج التمور، وتعتبر التمور الجزائرية من أجود التمور عالميا وهي تمور "دقلة نور"، إذ كان إنتاج التمور مرتفع مقارنة بالصادرات، حيث يلبي الطلب المحلي والفائض يصدّر، وعرفت الصادرات انخفاضا كبيرا مع بداية الثمانينات، باعتبار أن الإنتاج التمور يوجه للسوق المحلية لأنه أكثر استهلاكا عند الجزائريين، وبالتالي معدل الصادرات لا تمثل نسبة عالية، بل ظلت تتراوح ما بين ٢% و٣% في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، وهذا بسبب الخلل الموجود بين المنتجين والمصدرين.

أما الخمور، فهذا المنتوج يمثل حالة خاصة من الصادرات، حيث عرف ارتفاعا في الصادرات خلال سنوات السبعينات، بمعدلات تتراوح ما بين ٩٩% و٨٨%، ثم بدأ في الانخفاض في بداية الثمانينات، بمعدلات تتراوح ٥٧% و ٤٤%، ثم انخفض إلى معدلات متدنية خلال الفترة ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، تتراوح ما بين ١٣% و٣%، ووصلت إلى أدنى معدل ١% سنة ٢٠٠٥، باعتباره لا تمثل غذاء أساسي، وكذلك بسبب تحويل زراعة الكروم إلى زراعات أخرى، وخاصة تحويلها إلى زراعة الخضر الطازجة،أما الواردات فكانت منخفضة منذ السبعينات، وتراوحت ما بين ٠% و١,٢%، إلا في سنة ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ التي ارتفعت إلى أكثر من ١٠%، ويفسر هذا الارتفاع بسبب الطلب على النوعية الجيدة من أوروبا لتلبية فئة معينة من الزبائن[٦٣].

٣-استهلاك الغذاء: إن استهلاك الغذاء لكل فرد في الجزائر تزايد بنسبة ٤٦% بين المدتين(٧٠-٧٩) و(٠٠-٠٥)[٦٤]، بحيث نجد أن معدل نمو استهلاك الغذاء للفرد الجزائري مرتفع مقارنة بالدول المجاورة وهذا بسبب ارتفاع النمو الاقتصادي في تلك المدة والتي كان سببها ارتفاع في أسعار المحروقات سنة ١٩٧٣، ثم بدأ متوسط استهلاك الفرد من مكونات الطاقة و البروتين و الدهون بالانخفاض حتى وصل إلى معدل سلبي أي(-٠,٢%) في المدة ٩٠-٩٩، وهذا بسبب عدة عوامل أهمها: أن هذه المدة سجلت انخفاضا في أسعار البترول، وتبنّت الجزائر إصلاحات التعديل الهيكلي التي بدأت في سنة ١٩٩٤، والتي كانت لها آثار سلبية على سلوك المستهلك الجزائري(ارتفاع في أسعار السلع الغذائية ورفع الدعم الحكومي)، إضافة إلى الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر، وفي الفترة ٢٠٠٠ -٢٠٠٥ ارتفع المعدل إلى ٠,٠٣%، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول (٩) المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في اليوم ومعدل النمو،

الوحدة: بالكيلوحريرة، النسبة المئوية

البيان	الجزائر		المغرب		تونس		إسبانيا		فرنسا	
الفترات	كمية حصة	معدل نمو	كمية حصة	معدل نمو	كمية حصة	معدل نمو	كمية حصة	معدل نمو	كمية حصة	معدل نمو
٧٠ـ٧٩	٢١٢٥	%٣,٧١	٢٦٢١	%٢,١٤	٢٥٧٣	%٢,٠١	٢٩٤٦	%٢,٤٢	٣٣١٢	%٠,٤٦
٠٠ـ٠٥	٣١١٣	%٠,٠٣	٣٣١٨	%٠,٠٣	٣١٧٠	%٢,٠٠	٣٢٤١	%١,١ـ	٣٦٣٢	%١ـ

Source : Slimane Bedrani et Amel Bouzi ;bilan des politiques de développement agricole et rural en Algérie ;7eme Colloque Scientifique International sur la sécurité limentaire et la mondialisation Quelle Statégie pour le développement Agricole. Bibliothèque d'Algérie ELHAMA-Alger 23-24 ;avril 2008;P 151.

بالرغم من الارتفاع الكمي لحصة الغذاء بالسعرات الحرارية فإن تركيبة الاستهلاك عامة في الجزائر تدل على أنها لا تزال دولة فقيرة، فتركيبة الحصة الغذائية كما يوضحه الجدول (٠٦)، تبين أن استهلاك الحبوب في الغالب دائما مرتفع يأخذ الحصة الغذائية الأكبر بنسبة ٦٠% [٦٥]، باعتباره الغذاء الأساسي للسكان عكس اللحوم و الفواكه، ونفس الشيء بالنسبة لتونس، بالرغم من أن هناك رأي يقول بأن هناك تحسن إلا أنه يبقى بعيدا عن الحصة الغذائية للنموذج الأوروبي(أكبر نسبة منها هي للحوم أي تمثل ثلاث أضعاف الجزائر وضعفين بالنسبة للفواكه).

الجدول (١٠) متوسط التركيبة الحصة الغذائية، الوحدة: النسبة المئوية(%)

البيان	الجزائر		المغرب		تونس		إسبانيا		فرنسا	
السنوات	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥
الحبوب	٦٠,٥	٥٩,٤	٦٦,٨	٦٦,٤	٦٢,٥	٥٦,٨	٢٨,٥	٢٦,٧	٢٧,٢	٢٩,٧
الإنتاج الحيواني	١١,٦	١٠,٠	٧,٠	٦,٤	٩,٢	٩,٩	٢٨,٢	٣٢,٤	٣٥,٧	٣٢,٧
الخضر والفواكه	٣,٣	٤,٩	٣,٩	٤,٩	٤,٩	٥,٠	١٠,٤	٨,٠	٧,٨	٧,٣
الزيوت	١٠,٨	١٠,٦	٦,٧	٦,٧	٩,٣	٩,٨	١٠,٧	١١,٠	٨,٨	١٠,١

Source Slimane Bedrani et Amel Bouzi ;bilan des politiques de développement agricole et rural en Algérie ;7eme Colloque Scientifique International sur la sécurité limentaire et la mondialisation Quelle Statégie pour le développement Agricole. Bibliothèque d'Algérie ELHAMA-Alger 23-24 ;avril 2008;P154.

معدل تغطية الإنتاج المحلي للاستهلاك الغذائي: تعتبر الجزائر دولة عاجزة على تحقيق الأمن الغذائي طبقا لمعطيات منظمة الفاو، خاصة القمح الذي يعتبر الغذاء الرئيسي للسكان، فالإنتاج المحلي لا يغطي سوى ٣٤% من متوسط الاستهلاك السنوي خلال المدة ٠٠-٠٥ بعدما كان٤٩% في المدة ٧٠-٧٩، ثم ٢٥% في المدة ٨٠-٨٩، ثم ٣٠% في المدة ٩٠-٩٩، كذلك الحليب فهو لا يغطي سوى ٥٠% من الاستهلاك خلال الفترة ٠٠-٠٥ والذي بلغ ٦١% في الفترة ٧٠-٧٩. أما اللحوم البيضاء و البيض فبلغت معدلات التغطية أكبر بـ ١٣٩% و١١٦% على التوالي[٦٦]، وهذا بسبب توفر الثروة الحيوانية فقد بلغ عدد رؤوس الأنعام ٢٣,٧ مليون سنة ٢٠٠١ موزعة بين البقر والماعز والغنم والجمال[٦٧]، عكس الأسماك التي لم تغطي الاستهلاك وهذا بسبب الاعتماد على الطرق التقليدية للصيد وارتفاع تكلفة النقل و التخزين وعدم استقرار الأسعار و ارتفاعها بشكل مستمر. و لهذا يبقى دائما القطاع الزراعي في الجزائر في المستوى غير المرغوب فيه خاصة البرامج والمخططات الأخيرة(المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية) بحيث لم يمتص البطالة وبقيت معدلات الفقر مرتفعة ومستمرة، إضافة إلى تدني مستويات المعيشة وخاصة في الأرياف. أما معدل الاكتفاء الذاتي، فالجدول التالي يبين أن الجزائر قد سجلت معدلات منخفضة في بعض المنتجات الغذائية الرئيسية باستثناء زيت الزيتون مقارنة بالمغرب وتونس خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤[٦٨]:

الجدول (١١) معدل الاكتفاء الذاتي للدول المغربية للمنتجات الغذائية الأساسية لعام ٢٠٠٤

الوحدة %

الدول	الحبوب	الحليب	اللحوم	السكر	زيت الزيتون[٦٩] (عام ٢٠٠٣)
الجزائر	%٣٦,٣١	%٤٣,٩٤	%٨٣,٨٤	%٠٠	%٩٩,٨٨
المغرب	%٦٨,٢٤	%٨١,٢٦	%٩٩,٥٠	%١١,٢٦	%٨٨,٩٤
تونس	%٥٣	%٩١,٤٩	%٩٦,٣١	%٠٠	%٢٩٥,١٧

Source CIHAEM ;Agri.Med ;Agriculture ;Pêche ;Alimentation et Développement rural durable dans la région Méditerranéenne, 2006 ;P 409.

الفقر ومستوى المعيشة: أخذت مسألة الفقر بعدا هاما في المجتمع الجزائري في أعقاب الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها البلاد منذ سنوات التسعينات أي مدة عدم الاستقرار الأمني وسياسات

التعديل الهيكلي التي كان لها أثرا مباشرا و سلبيا للغاية على الشغل وعوائد العائلات، فقد انخفضت نسبة الفرد من الناتج الداخلي الخام من ٢٤٠٠ دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٧٨٤ عام ٢٠٠٠ (مع انخفاض بالدينار ١٢% بين ١٩٩٠-١٩٩٥ وارتفاع قدره ٨% بين ١٩٩٥-٢٠٠٠) أي انخفاض قدره ٣% سنويا[٧٠]، وتضاعفت خطورة هذا الوضع بشكل مفاجئ بالنسبة لجزء من سكان زلزال ٢١ مايو ٢٠٠٣، وتشير معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS (٨٨-٩٥) فيما يخص معدلات الفقر بما يلي: عام ١٩٩٥ بلغ ٢٢,٦% من الجزائريين فقراء منها ٣٠,٣% من سكان الريف مقابل ١٤,٧% من الحضر[٧١]، ٥,٧% يعانون الفقر المدقع أي ١,٦ مليون من السكان و الجدول التالي يبين ما يلي:

الجدول (١٢) تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة ٨٨-٩٥[٧٢] **الوحدة: %**

السنوات	١٩٨٨			١٩٩٥		
نوع الفقر	فقر مدقع	فقراء جدا(حد أدنى)	فقراء (حد أعلى)	فقر مدقع	فقراء جدا(حد أدنى)	فقراء (حد أعلى)
النسبة	%٣,٣	%٨,١	%١٢,٢	%٥,٧	%١٤,١	%٢٢,٦

المصدر: حامد نور الدين: دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي، الدول العربية نموذجا-دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقيقة، العدد العاشر، الجزء الأول، نوفمبر ٢٠٠٧، جامعة أدرار- الجزائر، ص١١٩.

إضافة إلى أن معظم فقراء الريف يعيشون في عائلات لها رب مأجور في قطاع الفلاحة، أما البطالة فكانت السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات الفقر ولكن يختلف في الحضر منه في الريف، ففي سنة ١٩٩٥ كان معدل البطالة ٤٤% في المناطق الحضرية مقابل ٣٥% في الريف، ثم انخفض سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٩,٥% ثم إلى ١٥,٣% سنة ٢٠٠٥ ثم إلى ١٢,٣% سنة ٢٠٠٦حسب الإحصائيات الرسمية[٧٣].

تمويل القطاع الفلاحي: يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الأساسي الذي يمتص اليد العاملة في العالم الريفي، ولا يتم ذلك إلا عن طريق التمويل و الإعانات الحكومية، وعليه فقد خصصت الحكومة أموالا باهضة لهذا القطاع عن طريق إنشاء صناديق كالصندوق الوطني لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وصندوق مكافحة التصحّر وتنمية المراعي والسهوب، وصندوق مكافحة الأمراض المعدية، والصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، هذا الأخير يعتبر أهم صندوق ممول القطاع للأنشطة الفلاحية بنسبة أكبر، إذ قدرت تكلفته ٤٠ مليار دج خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، أي حوالي ٤

ملايير أورو(€)، أي ٥٨% من مجموع الاستثمارات الإجمالية، وقدرت هذه القيمة ٢,٣ مليار أورو(€)، أي بمعدل ٢٧٠€ للهكتار الواحد من المساحة الصالحة للزراعة، كما تمت عمليات التمويل على الأنشطة الفلاحية ب١٦% للحرث، و١٥% للفواكه، و٤٨% للري الذي بلغت نسبة الإنجاز فيه ٧٩% من مجموع الاستثمارات الفلاحية، كما استفاد١٣٠ إلى ١٧٠ ألف فلاح أي ١٣% إلى١٧% من المستثمرات الفلاحية الحديثة سنة ٢٠٠١، والجدول التالي يبين مساهمة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(**FNRDA**)[٧٤] :

الجدول (١٣) مساهمة FNRDA في الدعم المالي للقطاع خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٦،

الوحدة: % و€

القيمة	الاستثمارات الإجمالية	مساهمة FNRDA	قروض CRMA	التمويل الذاتي
المبلغ بالأورو(€)	٣,٩٨٤,٠٩٢,٨٤١	٢,٢٩٣,٢١٥,٥٨٦	١,٢٧٩,٨٨١,١٤٦	٤١٠,٩٩٦,١٠٩
النسبة	%١٠٠	%٥٨	%٣٢	%١٠

Source : Synthèse du Gredaal, 2005.(Hadibi A et autres)

وعليه هناك ثلاث ملاحظات نطرحها على الدعم الفلاحي وهي كالتالي:

١- قيمة هذا الدعم لا تمثل سوى ٣,٦% من الناتج الداخلي الخام، والتي يقابلها ٤٠% من النشيطين في القطاع الفلاحي سنة ٢٠٠٦ مقارنة ببعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ نسبة الدعم ١٧%، والإتحاد الأوروبي ٣٤%، ودول أخرى كسويسرا واليابان والنرويج و كوريا الجنوبية والتي تجاوزت ٤٠% من الناتج الداخلي الخام.

٢- ٥٩% فقط من الموارد المالية المخصصة للدعم صرفت، وهذا يدل على أن معظم الفلاحين تلقوا صعوبات في تمويل مشاريعهم الفلاحية.

٣- جزء من أموال الدعم تسربت ووجهت إلى مشاريع ليست لها علاقة بالقطاع الفلاحي، وقد كشفت فضائح مالية مرتبطة بتسيير الأموال العمومية موجهة إلى تنمية القطاع الفلاحي وبرامج التنمية الريفية.

الخاتمـــة:

يبقى التحدي الغذائي هاجسا يشكل أكبر التحديات التي واجهت وتواجه الاقتصاد الجزائري، هذا الأخير الذي لا يزال عاجزا على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان في مجال الحبوب والبقول الجافة، وتشكل العقبات التكنولوجية أهم المعوقات التي تواجه تطوير الزراعة الجزائرية، حيث لا يزال المستوى التقني متخلفا .بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات الزراعية المتعاقبة، والتي كرّست فشلها بحدة أكبر الظروف المناخية غير الملائمة في غالب الأحيان.

إن المتأمل لأوضاع القطاع الزراعي في الجزائر يلاحظ التخلف النسبي له، وذلك بالرغم من الموارد الأرضية والبشرية والمائية والفنية والمادية المتاحة نسبيا، حيث لاحظنا أن القطاع الزراعي مازال يعاني من مظاهر الإهمال والتخلف، وتعتبر الفجوة الغذائية التي تزداد اتساعا، بجانب مظاهر التخلف الأخرى بالقطاع الزراعي كما يعكسها تدني العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفنية مقارنة بدول ومناطق العالم الأخرى، نتيجة واضحة لتخلف وإهمال القطاع الزراعي.

فالقطاع الزراعي في الجزائر يعيش كثيرا من المشاكل سواء كانت طبيعية أو بنائية أو تنظيمية أو مشكل تسيير وغيرها، وهي التي تؤدي إلى كلفة إنتاج عالية وتدني في مستوى الإنتاجية كمّا ونوعا، مما يترك أثره السلبي المباشر على الأمن الغذائي، بحيث تضطّر الدولة لتأمين غذاء مواطنيها باللجوء للاستيراد على حساب الميزانية المتأتية من الريع النفطي، والتي كان من المفترض أن توجه لاستثمارات أخرى تعود بالنفع على الجميع، ومن البديهي أن ذلك لن يتحقق إلا بمحاولة جادّة للتخفيف أو القضاء على جل المشاكل والمعوقات، وهذه مهمة غير مستحيلة مع توفّر الإرادات، ومن ثم أصبح لزاماً على الدولة أن تعمل على إزالة تلك المعوقات التي تواجه الاستثمارات الزراعية من أجل تحقيق التنمية الزراعية، حيث أن التنمية الزراعية لا تعني سد الفجوة الغذائية فحسب، ولكنها تمتد إلى علاج الخلل في الميزان التجاري، والمساهمة في علاج مشكلة البطالة، بإتباع سياسات زراعية فعالة ضمن إطار التنمية الزراعية المستدامة يذهب أثرها لأبعد من ذلك، على اعتبار استدامة التنمية الزراعية تعني استقلال القرار السياسي، وفتح المجال واسعا أمام احتمالات التكامل والتعاون العربي.

وعليه فالقطاع الزراعي يحتضن كل هذه الأنواع من المشاكل والمعوقات، وينفرد فوق هذا وذاك ببعض المشاكل والمعوقات، قد لا نجدها في دول أخرى إلا ما ندر منها، ويمكن اختصار هذه المشاكل النوعية التي تطبع الإنتاج الزراعي بالتذبذب المزمن، وهي كالتالي:

- نظرا للوفرة المالية التي حققتها الجزائر عن طريق صادرات المحروقات، إلا أنها لم تستفد منها، بحيث وزعت أموالا طائلة للفلاحين تحت مسمّى الدعم الفلاحي وتطوير الزراعة، لكن للأسف استفحلت ظاهرة التلاعب والاحتيال من طرف الكثير من المتطفّلين على القطاع الزراعي على المستوى القاعدي، بحيث أساؤوا إلى سمعة هذا القطاع، وأضرّوا بالفلاحين الحقيقيين، فغالبا ما نجدهم يستحوذون على نسبة كبيرة من الاعتمادات والقروض والتسهيلات دونما انتماء حقيقي وفعلي للقطاع الفلاحي، ولعل القضاء على هذه الظاهرة ليس بالمهمة المستحيلة، فمن الممكن تشديد الرقابة والمتابعة، من طرف الجهات المعنية في المستويات الأعلى، بمطالبتهم بتسوية أوضاعهم أو تقديمهم للعدالة.
- الإهمال واللامبالاة وانتشار ظاهرة الرشوة والاختلاسات على مختلف المستويات، إذ أن الكثير من الأموال المحسوبة على القطاع الزراعي ضاعت هباء، هنا وهناك عبر عقود وهمية وتمويلات افتراضية لمشاريع أو توريدات لا وجود لها على أرض الواقع.
- كما أن اقتصاد الريع يشجّع على تنامي الفساد في المجتمع، بل تنامي ثقافة تقبل بالفساد وتدخله كظاهرة عادية في الحياة العامة والحياة الخاصة، وكأن موارد الدولة من الريوع أو من الضرائب غنيمة يتقاسمها أهل الحكم ورجال الأعمال المقرّبين منهم[٧٥]، وفي هذا الصدد يشير الدكتور أحمد هنّي وهو اقتصادي من الجزائر في تحليله لتأثير الاقتصاد الريعي على البلاد المنتجة للنفط أن مستويات المعيشة في العديد من الدول المنتجة للنفط لم ترتفع لدى الطبقات الفقيرة، بل زادت سوءا(أندونيسيا، نيجيريا، الجزائر، العراق، السعودية...)[٧٦].

و كل هذه الوقائع تتم في غياب المتابعة والعقاب، فسيادة فكرة غض النظر، والعفو على المسيئين والمتسببين في تدهور الزراعة، هو تقصير وانعدام لروح المسؤولية، ومثل هؤلاء لا يجوز السماح لهم بالتمادي في المزيد من تدهور القطاع الزراعي.

ولإزالة المعوقات والمشاكل التي تعرقل مسار التنمية الزراعية، يجب العمل على ما يلي:

- وضع سياسات زراعية واضحة تمكّن الفلاح من العمل في إطارها باطمئنان من ناحية الأسعار والاستيراد والتصدير والدعم، كما يجب أن تكون تلك السياسة مستقرة ومستمرة على المدى القصير والمتوسط.
- صيانة الموارد الطبيعية من غابات وتربة ومصادر مياه...الخ، وترشيد استغلالها، وإعادة صياغة القوانين والتشريعات الزراعية لحمايتها.

- المحافظة على المساحة الصالحة للزراعة وزيادة نصيب الحبوب منها، وإنقاص المساحات البور إلى حدها الأدنى.
- تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية بالسهر على توفير مستلزمات ذلك بشروط ميسرة.
- توفير الخبرة والأيدي المدربة لتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية الزراعية، لإحداث التغيير الكمي والنوعي.

تدعيم دور المرأة بالمزيد من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية القطاع الزراع.

الهوامـــــــــش :

١) محمد السيد عبد السلام: الأمن الغذائي في الوطن العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٩٨، الكويت، ص ١١.

٢) سيف الدين ماجدي، سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي، مدخل تأصيلي، مجلة الحقيقة- العدد ١٠-ج١- نوفمبر٢٠٠٧، أدرار، ص٨٩.

٣) بلقاسم العباس: تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول و الدول النامية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية-العدد١٠٢، أبريل ٢٠١١ – المعهد العربي للتخطيط- الكويت، ص ٠٦.

٤)الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات ، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي ، أبريل٢٠٠٥، ص ٢.

٥) صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨ ، ص ٦- ٨.

٦) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص٧٦.

٧) فلاح سعيد جبر: الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر – المجلد الثامن عشر – العدد الثاني – سبتمبر ١٩٨٧ ص ١١٩.

٨) حسان الشوبكي: الأمن الغذائي العربي، مجلة الوحدة ، السنة السابعة – العدد ٨٤، سبتمبر ١٩٩١، ص ٥٩.

٩) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص ٨٢.

١٠) فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر – مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠١١، ص ٥٤.

١١) فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، مرجع سابق الذكر، ص. ص ١٠٩ - ١١٠.

١٢) المصدر نفسه، ص. ص ١١٠ - ١١١.

١٣) إدريس بولكعيبات، تجربة الجزائر في التنمية ،قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد، مجلة العلوم الإنسانية ، سداسية ،العدد 17 ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، يونيو 2002، ص ١١٧.

١٤) حسن بهلول: حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، الجزائر ١٩٨٥، ص. ص ٢٧٦-٢٧٧.

١٥ (هاشمي الطيب: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،٢٠٠٧، ص ٤٣-٤٤.

١٦) د.محمد بالرابح، آفاق التنمية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بوهران، ٢٠٠٧، ص٤٣.

١٧) محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري - تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٨٤، ص. ص ٦٦-٦٧.

18)Mohamed Benissad, Economie du développement de L'Algérie(1962-1978),2eme édition, Alger,OPU ;1981,P 46.

١٩) حسن بهلول: القطاع التقليدي في الزراعة، مرجع سابق الذكر، ص ٩٤.

٢٠) فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، مرجع سابق الذكر، ص ١٣٠.

٢١) خيري عزيز: قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي-مصر والمغرب العربي، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٣، ص ١٩٨.

٢٢) فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، مرجع سابق الذكر، ص ١٣١.

٢٣) خيري عزيز: قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص ٢٢٠.

٢٤) عزيوز تيداديني، المخطط الرباعي الأول، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، بدون تاريخ، ص ١٧.

25) Tarik-Boumediène Bouchetata ;Analyse des agro-systèmes en zone tellienne et conception d'une base de données Mascara – Algérie / Série « Master of Science » n°80- 2006/ CIHEAM-IAMM p14 -

٢٦) محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر١٩٩١، ص١٨٥.

27) Marc Ecrement; Independence politique et liberation économique 1962-1985;Enap.OPU.Grenoble 1986;P56 .

٢٨) منظمة العمل العربية : المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل في الجزائر ، المؤتمر العام الثامن للإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، الجزائر من ١٥ إلى ١٨ مايو ١٩٨٩ ، ص٤٨ .

٢٩) هاشمي الطيب: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص ٦١.

٣٠) بوصبيعات سوسن، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، مذكرة ماجستير في الحقوق، قسم الحقوق، جامعة قسنطينة ٢٠٠٧، ص٥٦.

٣١) إسماعيل قيرة وعلى غريب، في سوسيولوجية التنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية، سلسلة المعرفة ، الجزائر، ٢٠٠١، ص ١٤٢.

32) Leïla Melbouci:Le syndrome de « MADE IN » et le sort des Entreprises Publiques Industrielles;Revue Compus.P 27. Revue trimestriell de vulgarization scientifique de l'université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou –Algérie.

٣٣) روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،٢٠٠٦،ص٩٠- ١١٦.

34) OPEC; Bulletin : Statistique annuel – 1971-2000.

35) Brahim Hachloufla ;Femme et le Développement au Maghreb ;Une approche Socio-cuturelle;Revue Afrika Focus, Vol.7,Nr.4,1991,pp 330-354 ;p 337.

٣٦) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٠ ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – القاهرة، ص ١٦٣-١٦٤.

٣٧) فوزية غربي، الزراعة العربية ، مرجع سابق الذكر، ص ١٣٨.

38) Omar Bessaoud ; La Stratégie de Développement Rural en Algérie; Options Méditerranéennes, Sér. A / n°71, CIHEAM - IAM de Montpellier.FRANCE 2006 ;P88.

39) Omar Bessaoud ; Ibid; p 83.

40) Ibid; P84.

41) L'agriculture et alimentation ; Chapitre un ; Rapport de la FAO 2004 ; P 07.

42) Slimane Bedrani et Amel Bouzi ; Slimane Bedrani ;Amel Bouzi ;bilan des politiques de développement agricole et rural en Algérie ;7eme Colloque Scientifique International sur la sécurité Alimentaire et la mondialisation Quelle Statégie pour le développement Agricole. Bi bliothèque d'Algérie ELHAMA-Alger 23-24 Avril2008 ;P150 .

٤٣) فوزية غربي، الزراعة العربية ، مرجع سابق الذكر، ص ١٦١.

44)Amid ait Amara ;Crise agricole ;Crise du développement ; Revue les Recherches internationales, n° 80,décembre 2007,P 193.

45) Ouardia Anseur; Usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie ; Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la communication ;2009 ;Université Lumière Lyon 2 ;France ;P 21.

٤٦) فوزية غربي، الزراعة العربية ، مرجع سابق الذكر، ص ٣٢٠.

٤٧) فوزية غربي، الزراعة العربية ، مرجع سابق الذكر، ص ٣٠٨.

٤٨) فوزية غربي، الزراعة العربية ، مرجع سابق الذكر، ص ٢٠٧.

٤٩) فوزية غربي، الزراعة العربية ، مرجع سابق الذكر، ص ٢٠٤.

٥٠) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، لعام2000 ، الخرطوم ٢٠٠١، ص ٢٤٢.

٥١) فوزية غربي، الزراعة العربية ، مرجع سابق الذكر، ص ٢١٠.
٥٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، نفس المرجع السابق، ص ٢٧٠.
٥٣) فوزية غربي، الزراعة العربية ، مرجع سابق الذكر، ص ٢١٨.
٥٤) فوزية غربي، الزراعة العربية ، مرجع سابق الذكر، ص ٢١٩.
٥٥) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، نفس المرجع السابق، ص ٢٨٦.
٥٦) فوزية غربي، الزراعة العربية ، مرجع سابق الذكر، ص ٢١٩.
٥٧) فوزية غربي، الزراعة العربية ، مرجع سابق الذكر، ص ٢٢٠.
58) Slimane Bedrani et Amel Bouzi ; op.cit ; P151.
٥٩) فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي ، مرجع سابق الذكر، ص٢٥٦.
60) Hilel Hamadache. Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie. « Syndrome hollandais et échangeabilité » ; Thèse de Master of Science de L'Institut agronomique Méditerranéen de Montpellier n° 103 – 2010; P 52.
61) AMIR Youcef ;la dépendance alimentaire et les aléas du climat ; Revue Campus N° 7 ; Septembre 2007 ; P 58 .
62) Hilel Hamadache; Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie;Ibid;P 54.
63) Hilel Hamadache; Rente pétrolière et evolution du secteur agricole en Algérie; Ibid; P 59.
64) Slimane Bedrani et Amel Bouzi ; op.cit ; P 153.
65)Slimane Bedrani et Amel Bouzi ; op.cit ;P 154.
66) Slimane Bedrani et Amel Bouzi ; op.cit ;P 155.
٦٧) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية – الجزائر، التقرير العام للنتائج للقطاع الفلاحي، ٢٠٠١، منشور يونيو ٢٠٠٣. ص ١٦.
68) CIHAEM ;Agri.Med ;Agriculture ;Pêche ;Alimentation et Développement rural durable dans la région Méditerranéenne, 2006 ;P 409.
69) CIHAEM ;Agri.Med ;Agriculture ;Pêche ;Alimentation et Développement rural durable dans la région Méditerranéenne ; 2005 ; P 311.
٧٠) التقرير الأول حول أهداف التنمية للألفية الخاص بالجزائر، الأمم المتحدة ٢٠٠٤، ص١١.
71) Sid Ahmed Ferroukhi et N. Benterki ; Le développement rural durable expériences et perspectives dans les économies en transition : Le cas de l'Algérie *Options Méditerranéennes, , 2006 ;P54;* CIHEAM - IAM de Montpellier. FRANCE

٧٢) حامد نور الدين: دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي، الدول العربية نموذجا-دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقيقة، العدد العاشر، الجزء الأول، نوفمبر ٢٠٠٧، جامعة أدرار- الجزائر، ص١١٩.

73) Slimane Bedrani et Amel Bouzi ; op.cit ;P 155.

74) Hadibi A et autres; Analyse de la mise en oeuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie ; Economies d'eau en systèmes irrigués au Maghreb. Actes du quatrième atelier régional du projet Sirma, Mostaganem, Algérie, 26-28 mai 2008. Cirad, Montpellier, France, colloques-cédérom.2009 ;P 03.

٧٥) د/ جورج قرم: في نقد الاقتصاد الريعي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، شؤون اقتصادية، أوراق عربية (٣)، الطبعة الأولى ، بيروت، ٢٠١١، ص٢٢.

٧٦) د/ جورج قرم، المصدر نفسه، ص ٣١.

المصـــــادر

باللغة العربيــة

- محمد السيد عبد السلام: محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨.
- سيف الدين ماجدي، سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي، مدخل تأصيلي، مجلة الحقيقة- العدد ١٠-ج١- نوفمبر٢٠٠٧، أدرار.
- بلقاسم العباس: تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول و الدول النامية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية-العدد١٠٢، أفريل ٢٠١١ – المعهد العربي للتخطيط- الكويت.
- الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات ، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي ، أبريل٢٠٠٥.
- صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨.
- فلاح سعيد جبر: الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر – المجلد الثامن عشر – العدد الثاني – سبتمبر ١٩٨٧.
- حسان الشوبكي: الأمن الغذائي العربي، مجلة الوحدة ، السنة السابعة – العدد ٨٤، سبتمبر ١٩٩١.
- فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر – مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت،٢٠١١.
- إدريس بولكعيبات، تجربة الجزائر في التنمية ،قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد ، مجلة العلوم الإنسانية ، سداسية ،العدد 17 ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، يونيو 2002.

- حسن بهلول: حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، الجزائر ١٩٨٥.
- هاشمي الطيب: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،٢٠٠٧.
- د.محمد بالرابح، آفاق التنمية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٧.
- محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري - تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر -ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ١٩٨٤.
- خيري عزيز: قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي-مصر والمغرب العربي، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٣.
- عزيوز تيداديني، المخطط الرباعي الأول، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، بدون تاريخ.
- محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،١٩٩١.
- إسماعيل قيرة وعلى غريب، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، سلسلة المعرفة، بن عكنون – الجزائر، ٢٠٠١.
- منظمة العمل العربية : المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل في الجزائر ، المؤتمر العام الثامن للإتحاد الدولي لنقابات عمال العرب ، الجزائر من ١٥ إلى ١٨ مايو ١٩٨٩.
- بوصبيعات سوسن، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، مذكرة ماجستير في الحقوق، قسم الحقوق، جامعة قسنطينة ٢٠٠٧.
- روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،٢٠٠٦.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٠.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية – الجزائر، التقرير العام للنتائج للقطاع الفلاحي ٢٠٠١ المنشور، يونيو٢٠٠٣.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، لعام2000 ، الخرطوم ٢٠٠١.
- حامد نور الدين: دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي، الدول العربية نموذجا-دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقيقة، العدد العاشر، الجزء الأول، جامعة أدرار، الجزائر، نوفمبر ٢٠٠٧.
- التقرير الأول حول أهداف التنمية للألفية الخاص بالجزائر، الأمم المتحدة، ٢٠٠٤.
- جورج قرم: في نقد الاقتصاد الريعي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، شؤون اقتصادية، أوراق عربية (٣)، الطبعة الأولى ، بيروت، ٢٠١١.

باللغة الفرنسية:

- Mohamed Benissad, Economie du développement de L'Algérie(1962-1978),2eme édition, Alger,OPU ;1981
- Tarik-Boumediène Bouchetata ;Analyse des agro-systèmes en zone tellienne et conception d'une base de données Mascara – Algérie / Série « Master of Science » n°80- 2006/ CIHEAM-IAMM.
- Marc Ecrement:Indépandance politique et liberation économique1962-1985;ENAP.OPU.GRENOBLE1986.
- Leïla Melbouci:Le syndrome de « MADE IN » et le sort des Entreprises Publiques Industrielles;Revue Compus.P 27. Revue trimestriell de vulgarization scientifique de l'université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou –Algérie.
- OPEC; Bulletin : Statistique annuel – 1971-2000.
- Brahim Hachloufla ;Femme et le Développement au Maghreb ;Une approche Socio-cuturelle;Revue Afrika Focus, Vol.7,Nr.4,1991,pp 330-354.
- Omar Bessaoud ; La Stratégie de Développement Rural en Algérie; Options Méditerranéennes, Sér. A / n°71, CIHEAM - IAM de Montpellier.FRANCE 2006.
- Rapport de la FAO : L'agriculture et alimentation ; Chapitre un ; 2004.
- Slimane Bedrani ;Amel Bouzi ;bilan des politiques de développement agricole et rural en Algérie ;7eme Colloque Scientifique International sur la sécurité Alimentaire et la mondialisation Quelle Statégie pour le développement Agricole. Bi bliothèque d'Algérie ELHAMA-Alger 23-24 Avril2008.
- Amid ait Amara ;Crise agricole ;Crise du développement ; Revue les Recherches internationales, n° 80,décembre 2007.
- Ouardia Anseur; Usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie ; Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la communication ;2009 ;Université Lumière Lyon 2 ;France .
- Hilel Hamadache. Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie. « Syndrome hollandais et échangeabilité » ; Thèse de Master of Science de L'Institut agronomique Méditerranéen de Montpellier n° 103 – 2010.
- AMIR Youcef ;la dépendance alimentaire et les aléas du climat ; Revue Campus N° 7 ; Septembre 2007.

- CIHAEM ;Agri.Med ;Agriculture ;Pêche ;Alimentation et Développement rural durable dans la région Méditerranéenne, 2006.
- CIHAEM ;Agri.Med ;Agriculture ;Pêche ;Alimentation et Développement rural durable dans la région Méditerranéenne, 2005.
- Sid Ahmed Ferroukhi et N. Benterki ; Le développement rural durable expériences et perspectives dans les économies en transition : Le cas de l'Algérie Options Méditerranéennes, 2006 ; CIHEAM - IAM de Montpellier. France.
- Hadibi A et autres; Analyse de la mise en oeuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie ; Economies d'eau en systèmes irrigués au Maghreb. Actes du quatrième atelier régional du projet Sirma, Mostaganem, Algérie, 26-28 mai 2008. Cirad, Montpellier, France, colloques-cédérom.2009
- Sid Ahmed Ferroukhi et N. Benterki ; Le développement rural durable expériences et perspectives dans les économies en transition : Le cas de l'Algérie Options Méditerranéennes, , 2006 ;CIHEAM - IAM de Montpellier.FRANCE.